الباب الخامس

مصادر الثروة الحرام في مصر المنهوبة

obeikan.com

obeikan.com

النقيضان فى مصر يجتمعان كل يوم فى شوارع المحروسة ، الفقر وضحاياه جنبا إلى جنب مع الثروات الحرام وأصحابها ، الذين اكتسبوا سماكة الجلود وصمم الآذان ، يرون كل يوم فواجع الفقر وهى تتفجر ، دون أن يحرك ذلك فيهم رمشا ، فالضمائر التى ماتت لا تصحو ، والخزائن التى زرعت جدرانها بالأموال الملوثة ، لا تحتاج إلا للمزيد من «السباخ» البنكنوتى لتزيد وتربو ، فأمامها كل شيء مباح فى سبيل هذه الزيادات الرهيبة ، رشوة ، استغلال نفوذ، سرقة، نهب أراضى وخلافه ،غش احتكار نفوذ وسلع ..إلخ .. من فروع الفساد التى باتت جذورها متأصلة ، فى عهد مبارك ، تماما كما جذور الفقراء متجزرة، فى أحشاء الجوع والعوز والحاجة وذل السؤال على الأرصفة وما حولها .. ، فيما مصادر الثروة الحرام غير مهددة كما هو الحال مع مياه النيل وحصة مصر منها .. مصر المنهوبة باتت مثلا لزيادة المال الملوث بين دول العالم ، ونموذجا لا يحتذى فى الفقر المدقع ، ولايقارن حتى مع دولة بحجم جيبوتى ..!

فساد البنوك سهل للنصابين الهرب بأموال المودعين

التلاعب المصرفي والمالي كان رأس الحربة ، لتكوين الثروات الحرام فى مصر ، لتتنوع بعد ذلك كما تقول دراسة لمركز المتريزى للدراسات التاريخية لتضم إلى قواتها التلاعب بقيم الأصول المادية وتوزيعاتها وعلى رأسها الأرض، فتتكرر خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات قضايا النصب على البنوك بصورة مثيرة، وتنوع المتهمون فيها بين رجال البنوك أنفسهم ، فبعد قضية بنكي «الأهرام» و«جمال تراست» ، ثارت عدة فضائح بخصوص الشركات التي ساهمت فيها مصر، وقامت بدور في فضيحة سوق المناخ بالكويت عام ١٩٨٨ مثل الشركة العربية للتمويل، عاد بنك الأهرام ليصبح بؤرة تحقيقات جديدة في تسليفات فاسدة عام ١٩٨٩، ثم انفجرت قضية بنكي الدقهلية والنيل عام ١٩٩٥ ، فيما عُرف باسم قصية نواب القروض لتصبح أشهر عمليات النصب على البنوك ، وسرقة أموال المدخرين الصغار، حيث بلغت جملة التسليفات المضروبة ، التي تلقاها نواب ووزراء سابقون نحو ٣ مليارات جنيه، ثم تكشّفت قضية منى الشافعي عام ١٩٩٦ ، التي استولت على ٩٠ مليون جنيه بدون ضمانات ، ثم قضية الهواري الذي حصل على مليار ونصف مليار جنيه من القروض المصرفية بدون ضمانات في العام نفسه، وتفجّرت كذلك قضية التسليفات المضمونة

من شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ ٢٢٢ مليون جنيه في العام نفسه ، ثم صارت الفضائح البنكية بعد ذلك شأناً يومياً تقريباً. ومن أكبر الأرقام التي شملتها قضايا الفساد المصرفي قضية بنك القاهرة عام ٢٠٠٠ ، التي تشتمل على منح قروض وصلت إلى ١٢ مليار جنيه بدون ضمانات.

ليستمر الحال فى هذا البنك وغيره من الأمثلة كثير ، حتى يأتى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات ، بعد ذلك بنحو ٩ سنوات ليشير إلى تركز نحو ٥٨٪ من محفظة القروض للعملاء في ٣٠/ يونيو/ ٢٠٠٩م ، البالغة نحو ٦٥ مليارًا و٥١٨ مليون جنيه في عدد ٢٦ عميلا من عملاء البنك ، التقرير فى مجمله يشير إلى الثروات الحرام التى تتركز فى أيدى عشرات المصريين على حساب البقية الباقية وهى بالملايين ، التقرير يؤكد ارتفاع نسبة الحصول على القروض دون ضمان على إجمالي توظيفات بعض الفروع ،التي بلغ إجماليها وفقا للعينة المختارة نحو ٩١,٨٤٪، فضلا عن ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة ، واستمرار وجود أرصدة مدنية عن التسهيلات الائتمانية التي انتهى سريانها دون سداد ودون قيام البنك بإجراءات جدية لتجديدها أو تحصيلها ،

مؤكدا عدم سلامة الإجراءات المصرفية التي اتبعتها تلك الفروع عند إعداد الدراسات الائتمانية والوقوف على مدى سلامة المراكز المالية للعملاء، ومدى تناسب التسهيلات المطلوبة مع مواردهم الذاتية، أو التأكد من استخدام التسهيلات في الغرض التي منحت من أجله، أو جدية الإجراءات المتخذة.

بنك القاهرة ربما يكون فى صدارة مصادر الثروة الحرام المنهوبة من البنوك ، إلا أنه ليس الوحيد الذى يفتح ملف الهاربين بالمليارات ، فالنظام المصرفى كله ساهم فى ذلك ، بينما الفائزون تمتلئ بهم صفحات الملف الأسود لأصحاب الثروات الحرام ، من الهاربين من مصر المنهوبة إلى جنات الله فى أرضه يتنعمون بأموال المصريين فى أوروبا وأمريكا ، وكلهم تشتمل قضاياهم على تسهيل الاستيلاء على أموال البنوك والتربح والإضرار بالمال العام والفساد والنصب والاحتيال وغسيل الأموال ، ولهؤلاء الهاربين الحق في الحصول على براءات اختراع، سواء في طرق الهروب أو وسائل تهريب الأموال إلى الخارج، أو في حياة الرفاهية التي يعيشونها اليوم على حساب الشعب المصري، وبالإضافة للمال فقد تحولوا إلى نجوم، وبعضهم يقوم بعمليات غسيل سمعة، بالإضافة لغسيل الأموال، حتى يظهر وكأنه ملاك مضطهد في بلاده، وبعضهم لا يزال يدعي أنه في رحلة علاج، رغم أنه يعيش في أوروبا منذ ١٥ سنة!.

القائمة طويلة فيها من عاد لمصر بدعوى تسديد ديونه للبنوك ، بينما الواقع يؤكد أنه لم يسدد ولا يحزنون ، بل اعتمد على ولولة البنوك لاسترداد حقها ، ففرض شروطه فأسقطت الديون والفوائد التى بلغت فى حالة رامى لكح مثلا نحو ٢ مليار جنيه ، وفيها أيضا هدى عبد المنعم التى عادت تحت نفس الشعار ، دون أن يسألها أحد عن فوائد المال الذى نهبته من البنوك وكيف استثمرته وأين راحت عوائده ، أيضا هناك علية العيوطي، العضو المنتدب السابق لبنك النيل ، التي تمتلك عائلتها ما يزيد على ٥٠ في المئة من أسهم البنك، استطاعت أن تخرج من مصر بمساعدة شخصية أمنية كبيرة، عام ١٩٩٩م، وتوجهت إلى فرنسا بحجة إجراء فحوصات طبية، قبل أن يصدر ضدها حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات في ١٣ يوليو ٢٠٠٢ ، في أكبر فضيحة فساد مصرفي، عرفت وقتها بقضية نواب القروض، تورط فيها عدد كبير من نواب مجلس الشعب ورجال أعمال ووزير أسبق .

أما رجل الأعمال حاتم الهواري، فلم يترك أحداً في مصر إلا ونصب عليه، هذه

أشهر جملة تطارده ، فهرب إلى كندا عام ١٩٩٧، تاركاً وراءه مديونيات ضخمة للبنوك والشركات والأفراد تقترب من ٢ مليار جنيه، معظمها قام بتحويلها لحساباته بالخارج، بمساعدة كل من شركتي «جاجلو» و«هايبروك» الإنجليزيتين، اللتين ثبت قيامهما بعمليات غسيل أموال، حيث ساعدتا الهواري في تقديم بيانات ومستندات وهمية وبوالص شحن مزورة، استطاع من خلالهما أن يحصل على ٣٠٠ مليون جنيه من بنكي القاهرة والأهلي، ليحولها بعد ذلك إلى البنوك الأجنبية بالدولار ، وكان والده أيضاً قد سبقه بالهروب إلى كندا، بعد أن حصل على عدة ملايين من البنوك، لكن حاتم تفوق على والده وتجاوز المليار جنيه قروضا من خلال عدد ضخم من الشركات الوهمية تجاوزت ١٣ شركة، أسند إدارتها إلى عدد من أقاربه وأصدقائه، ويقيم الهواري حالياً في شقة أنيقة في لندن، ويمتلك محلاً شهيراً للأزياء يتردد عليه المشاهير في حي «ماي فير» بوسط العاصمة.

وأخيراً وليس آخراً، عمرو النشرتي، وهشام النشرتي، الشقيقان اللذان هربا من مصر بعد أن حصلا على ٢٥٥ مليون جنيه قروضًا بدون ضمانات من بنك قناة السويس، وحصلا أيضاً على ١٠٠ مليون من مؤسسات وأفراد، وهربا قبل أن يصدر حكم المحكمة الذي قضى بالسجن ١٥ سنة لعمرو، و١٠ سنوات لهشام، ويصل إجمالي المبالغ في تفليسة عمرو النشرتي ٣٥٠ مليون جنيه، وهي أموال تكفي لرد ما عليهم من ديون، ويقيم عمرو النشرتي في لندن، وهو يدير عدداً من المشروعات التجارية بعد أن استطاع الحصول على توكيلات لشركات عالمية، أما هشام فيمتلك مجموعة فنادق بمدينتي لوزان وجنيف في سويسرا، ويديرها من هناك.

الفصل الأول

٥٠ مليار جنيه متأخرات لدى الكبار

نهب البنوك ربما يحتل المرتبة الأولى فى مصادر الثروات الحرام ، فيما يأتى التهرب الضريبى كواحد من المصادر التى تتيح للمتهربين ، سرقة وطن بأكمله يعلن المسئولون عنه أنهم يفرضون الضرائب ، لتقوم بالصرف على المشروعات البنوية لصالح جموع الشعب ، بينما الناظر إلى تلك المشروعات فى مجملها يعلم أن دافع الضرائب الوحيد فى مصر ، هو الموظف الغلبان الذى تخصم منه الضريبة من المنبع ، بينما الكبار لا يستطيع كائنا من كان الاقتراب أن التصوير من السلك الشائك الذى يحيط بخزائنهم ، فالأرقام الرسمية تكشف حقائق منزعة، منها أن نسبة من يسددون ضريبة الدخل لا يزيد علي ٥٪ فقط من جملة مستحقي سدادها ، البالغ عددهم ٦ ملايين مواطن، من هؤلاء ١,٧٪ فقط يسددون الضريبة بشكل حقيقي أي يسددون الضرائب المستحقة فعلا علي دخولهم الحقيقية، أما الباقون ونسبتهم ٩٨,٣٪ فإما يتهربون أساسا من سداد الضرائب أو يقدمون إقرارات ضريبية تقل كثيرا من دخولهم الحقيقية!!

المشكلة ليست في قلة عدد من يسددون الضرائب ، لكنها فى أن عدد من يتقدمون بإقراراتهم الضريبية لا يزيد علي ٦ ملايين مواطن ، بينما يجب أن يكونوا أكثر من ضعف هذا الرقم، فحسب الأرقام الرسمية فان ٢٠٪ من مواطني مصر يحصلون سنويا علي ٤٦٪ من الدخل القومي لإجمالي لمصر ، ومعني هذا أن هناك حوالي ١٤ مليون مصري يحصل كل منهم في المتوسط علي أكثر من ١٥ ألف جنيه سنويا. وطبقا للقانون فانه علي كل من يتجاوز دخله السنوي ٤ آلاف جنيه، فعليه سداد ضريبة الدخل، ومعني ذلك أن عدد الذين يتجاوزون فعلاً حد استحقاق الضريبة يجب أن يزيد عددهم علي ١٥ مليون مواطن ، الكارثة أن هذا الرقم لا يزيد علي ٦ ملايين مواطن!! والكارثة الأكبر أن غالبية المتهربين من سداد الضرائب هم الأغنياء!!

وحسب دراسات الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، فإن أكثر المتهربين

من سداد الضرائب ينتمون الي المهن الحرة لرجال الأعمال والأطباء والمهندسين والمحامين والممثلين وأهل المغني والرقص حتي أن الراقصات الروسيات تعلمن حكاية التهرب الضريبي، وحاولت ١٨ راقصة منهن عدم سداد ما عليهن من ضرائب، وفي النهاية سددن ٩ ملايين جنيه كضرائب عن نشاطهن في ٥ سنوات ! ، وحسب مصدر بإحدى المصالح الضريبية بالقاهرة، فان التهرب من سداد الضرائب أمر سائد في طول البلاد وعرضها منذ سنوات .. ويقول المصدر:« ترسخت عمليات التهرب الضريبي حتي صارت القاعدة العامة هي التهرب من سداد الضرائب أما الاستثناء فهو سدادها ، وانتشر مفهوم عام يقول إن الشاطر والفهلوي هو الذي يتهرب من سداد الضرائب أما الملتزمون فهم «قليلو الحيلة » .

وفي دراسة للخبير الاقتصادي حامد داود فإن التهرب الضريبي يقع لأسباب عديدة أهمها عدم اعتدال العبء الضريبي وغموض النظام الضريبي ، أو عدم عدالته فضلاً عن سوء استخدام حصيلة الضرائب وفقدان الثقة بين الدوائر المالية ودافعي الضرائب وضعف الجزاء علي المتهربين من السداد ، فيما تقول دراسة أخرى « ساد شعور شبه عام بين أغنياء مصر أنهم يدفعون ضرائب دون أن يستفيدوا منها، وهؤلاء يقولون :« نحن ندفع الضرائب من أجل دعم الدولة للتعليم والعلاج والمواصلات وغيرها من الخدمات ولكننا لا نستفيد من كل ذلك فأبناؤنا يتعلمون في مدارس خاصة ليست تابعة للحكومة ، كما أننا نتلقي العلاج في مستشفيات استثمارية وليست حكومية، فضلاً عن أننا نستخدم سياراتنا الخاصة في تنقلاتنا وليست أتوبيسات الحكومة وإذا كان كل هذا يحدث فلماذا إذن ندفع ضرائب وآخرون يقولون نحن ندفع الضرائب ولا نري لها أثراً علي مستوي الخدمات فالطرق جميعها سيئة ولم يطرأ عليها تحسن منذ سنوات وكذلك مياه الشرب والكهرباء وغيرها من الخدمات، وبالتالي فلا داعي لان نسدد الضرائب أساساً!».

المتهربون كما تشير دراسات واعترافات عديدة للخبراء ومسئولى الضرائب ، لعل أخطرها ما قاله مسئول مكافحة التهرب الضريبى مؤخرا ، حول انه يتمنى فتح ملف تهرب رجال الأعمال الذين يتحايلون على القانون، ويستغلون ثغراته بجانب ملف تسقيع الأراضى ووضع اليد، وهو من أخطر الملفات على الإطلاق، لأن هذا الملف يضم أسماء عديدة من كبار رجال الأعمال » ، وعندما سئل عن هؤلاء رد قائلا :«

غير مصرح بذكر أسمائهم بتعليمات من الوزير – وقتها - «يوسف بطرس غالي » ، المهتم شخصيا بتلك القضية، لخطورتها » ، كما قال :« منذ فترة قمنا باكتشاف تهرب أحد الوزراء الحاليين ضريبيا ، ولكنه على الفور قام بالتصالح وسدد ما عليه، وهناك العديد من الأسماء نعلم أنها تتهرب ضريبيا ، وعلى رأسهم أحمد عز، لكن كتيبة المحامين والمستشارين القانونين خلفهم تصعب المهمة علينا، وحتى الآن لم يقع أحد من تلك الأسماء، بشكل مستندى، فمثلا رجل الأعمال نجيب ساويرس تم اتهامه منذ فترة بالتهرب لكنه قام بالتصالح والسداد، ومن المعلوم أن التصالح ينهى الخصومة .!» .. على نفس الصعيد بلغت المتأخرات الضريبية نحو ٥٠ مليار جنية بحسب تصريح المسئول الحالى عن مصلحة الضرائب !.

«كشفت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع أن عائلة مبارك بأكملها لا تسدد الضرائب ، وأن ابني مبارك لم يسددا الضرائب أبدًا » .

الرواتب المليونية حق يراد به باطل

الثروة الحرام لا تأتى فى مجملها نتاجا لسرقة أو نهب ، لكنها قد تأتى نتيجة لواسطة أو محسوبية تضع البعض فى أماكن تدر ملايينا ليس عن عمل فى المقابل ، بل لأنها وضعت المستفيد كما تقول دراسة اقتصادية لأنه وجد فى مكان مرور الأموال ، الدراسة أشارت إلى وجود تفاوت مروع بين أجور الذين يقومون بعمل واحد بنفس الكفاءة ويحملون مؤهلاً علمياً واحداً وسنوات خبرة واحدة، وفقا للوزارة أو الجهة التي يعملون بها، فالأجر الشامل للمحاسب في وزارة الضمان الاجتماعي، يقل كثيرا عن نظيره في وزارة المالية، ويقل عن عشر نظيره في الهيئة العامة للبترول أو في هيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات. ويبدو الأمر «طريفاً» إلي حد بعيد، فالعاملون بالدولة الذين تمر من أمامهم أموال كثيرة، يحصلون علي حصة منها، ليس مقابل عمل متميز عن نظرائهم في الوزارات الأخري، ولكن لأنهم وُجدوا في هذا المكان الذي تمر خلاله الأموال، وينبغي أن يكون واضحا أن الأموال التي تدخل كإيرادات في قطاع البترول أو قناة السويس أو الضرائب، هي مال عام ناتج عن حقوق عامة في الموارد الطبيعية من نفط أو غاز، وفي الإيرادات السيادية وفي إيرادات المشروعات العامة القديمة مثل قناة السويس، وليست ملكا لتلك الجهة تنفق منه رواتب وحوافز وأرباح وبدلات كيفما شاءت، وتنشيء فرقا لكرة القدم وتشتري لاعبين مصريين

وأجانب بملايين الجنيهات من الأموال العامة المستحقة للشعب، بلا أي مبرر سوي استكمال الوجاهة وفتح باب للتربح من هذه الأنشطة غير الضرورية وغير المفيدة للأمة،وينبغي أن تكون الأجور في تلك الهيئات مماثلة للأجور التي تدفع للقائمين بنفس الوظائف في مختلف أجهزة الدولة، كل هذا محل تحقيق حاليًا .

وإذا كان لمصر أن تصلح نظام الأجور للعاملين في الدولة لجعله محفزا للعاملين علي العمل فإن الأمر يتطلب ببساطة، وضع حد أدني جديد للأجر يرتبط بتكاليف المعيشة، وأشارت الدراسة إلي انه عندما ننظر لتطور الأجور لابد من التفريق بين الأجر الإسمي وهو عدد أوراق النقد التي يتلقاها الموظف أو العامل في نهاية كل شهر، وبين الأجر الحقيقي المتمثل في القدرة الشرائية لهذا الأجر ، أي قدرته علي شراء السلع والخدمات. والتغير الذي يحدث في الأجر الحقيقي هو المهم لأنه هو الذي يحدد هل يرتفع مستوي معيشة العامل أو الحد الأدني للأجر الحقيقي أم لا، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة في غالبية البلدان التي لا تتوفر فيها نظم عادلة للأجور أن تصرف الانتباه للتغير في الأجور الاسمية مدعية أنها ترفع قيمة تلك الأجور، بينما يشعر العاملون وأسرهم أن أجورهم الحقيقية تتراجع، حيث تنخفض مستويات معيشتهم نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة تلتهم وتتجاوز أي زيادة في الأجور الاسمية.

الرشوة والاختلاس

الرشوة هي العامود الفقري للفساد المستشري في مصر ، وعلى ذكرها تأتي مسألة رفض مسئولين أمريكيين الإفصاح عن اسم المسئول الكبير المتورط في فضيحة شركة مرسيدس لتسهيل عمليات تجارية « تم الإعلان عنه بعد ثورة ٢٥ يناير » ، وشراء معدات وقطع غيار من الشركة بعدة ملايين من الدولارات ، و مثل هذا المسئول هناك آخرون كبارا وصغارا ، يمثلون تجمعا مترابطا يحمي بعضه البعض جميعهم كما سماهم المؤتمر الدولي السادس لشئون الجريمة ومعاملة المجرمين عام ١٩٨٠ بأصحاب الياقات البيضاء ، ونبه إلي الزيادة الملحوظة في جرائمهم من رشوة واختلاس وسوء استخدام السلطة .

فيما أكدت توصيات المؤتمر الثامن المنعقد عام ١٩٩٠ على الصلات القائمة بين الفساد الوظيفي وبين مختلف أشكال جرائم الأموال العامة،كما ابرز المؤتمر التاسع الذي انعقد في القاهرة أنه مع سقوط حواجز التجارة والاتصالات ، ارتبط الفساد بالجريمة المنظمة حتي في أكثر المجتمعات استقرارا ، مما أسفر عن تضاعف جرائم

الرشوة والاختلاس والكسب غير المشروع والابتزاز ، أربعة أضعاف ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٥ ، وان كلمة فساد تعتبر كلمة وتعبيرا في آن واحد ، حيث تحظي بمفاهيم عديدة ومتنوعة.. البعض يستخدمه كمرادف للرشوة باعتبارها جوهر الفساد وحظه الشائع والبعض الآخر يستخدمه كمرادف لاستغلال النفوذ أو لاستغلال المنصب العام للتربح من حوله.. كما أن تعريفة القانوني هو الاستخدام غير القانوني للوظائف العامة لتحقيق الكسب الشخصي، وتكوين الثروات الحرام .

فيما كان انفتاح الـ «سداح مداح» كما أطلق عليه الخبراء ، فى حقبتى السبعينيات والثمانينات ، موعدا لظهور ، طبقة جديدة تكونت من السماسرة والوسطاء ورجال الأعمال الذين يشترون المواطنين للتأثير علي قدراتهم خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٧٦ ، وبدأت جرائم الرشوة والاتجار بالنفوذ في التزايد ، مما يعني تضخم الثروات التي لا تقوم علي قيم أخلاقية أو اجتماعية، واشتهرت فترة السبعينيات والثمانينات بصفة عامة بنماذج من العمل الهارب بعد الحصول علي تسهيلات ائتمانية بمبالغ ضخمة ، و أكدت العديد من الدراسات أن جريمة الاختلاس تصدرت جرائم الأموال العامة في الفترة من ١٩٧٥ عام ١٩٨١ ، تليها الرشوة في حين تصدرت الرشوة تلك الفترة من ١٩٨٢ لتبلغ أعلي معدل لها عام ١٩٨٥ ، أما فترة التسعينيات فكانت امتدادا للعقدين السابقين، وإن تجلت خطورة الفساد فيها حيث بدأت تقل في بداية تلك الفترة ، بعد أن أنشئت منظمة التجارة العالمية حيث وضعت قواعد ملزمة لانفتاح السوق ، مما أدي إلي تحالف بعض كبار الرأسماليين مع رجال الإدارة لخلق فساد أكبر.

فيما فرقت دراسة اقتصادية صدرت عن نفس المؤتمر «الفساد والأموال العامة» ، بين ما يسمى بالفساد الصغير والفساد الكبير ، أو ما يطلق عليه فساد ذوي الياقات البيضاء أولا من حيث التأثير، حيث اقتصرت الأولي علي خسارة المال العام بالآلاف من خلال استغلال الجاني لوظيفته.. أما الفساد الكبير يدور حول خسارة المال العام بالملايين ، ثانيا من حيث وسيلة الجريمة حيث تتسم جرائم الفساد الكبرى بأنها قضايا مركبة حيث تتعدد أفعالها غير المشروعة قانونا ، وتقوم علي عقد الصفقات غير المشروعة 'استيراد سلع.. عمولات وسمسرة ومضاربة' إلي جانب قضايا البنوك وأخذ القروض بلا ضمانات.. أما قضايا الفساد الصغرى فوسيلتها المباشرة الرشوة والاختلاس.

أما من حيث مرتكبي الجريمة فتتميز جرائم الفساد الكبرى ، بوجود شبكة منظمة وشبه منظمة بعضها عائلي ، ينتمي الجناة فيه إلي ذوي النفوذ الخاص منهم عصمت السادات، توفيق عبدالحي، رشاد عثمان أو النفوذ الوظيفي مثل عبد الوهاب الحباك، يوسف عبد الرحمن ، وأكدت الدراسة أن بعض التشريعات الموجود لمواجهة تلك الجرائم معيبة وقاصرة ، وذلك لصرامة العقوبة التي تقف حائلا دون تطبيقها ، في العديد من الحالات ونظرا لان تلك التشريعات لم تعرف بين فساد النخبة الإدارية وفساد الصغار فضلا عن طول إجراءات الدعوي الجنائية.. أيضا لعدم قدرتها علي ملاحقة الصور المستحدثة لفساد النخبة الإدارية في تشابكها.

زواج المتعة بين السلطة والمال

النهب بالقوانين التى وضعت خصيصا له ، يعلو كل فرع من فروع شجرة الفساد موغلة الجذور ، فالحديث عن التربح واقتناص المكاسب من الخصخصة ، وعمليات السمسرة وبيع القطاع العام فى البورصة ، حديث قديم قدم بدء برنامج الخصخصة فى مصر، فعندما بدأت هذه السياسة فى أوائل التسعينيات حذر الجميع من أن يتحول القطاع العام ، الذى طالما أطعم وكسا الملايين فى مصر خاصة فى أوقات الأزمات والحروب ، إلى لقمة طرية وهنية أو بالأحرى نهيبة لكل من أراد الثراء من الكبار وأولادهم ، «لعب» فى البورصة و«إنشاء» شركات سمسرة و«صناديق» استثمار تكونت فى الخارج ، كانت هى فى الغالب أهمّ أشكال النهب الذى جرى فى عمليات طرح الأسهم ، فى البورصة المصرية فى السنوات العشر السابقة ، ففى يناير ١٩٩٦ جاءت حكومة كمال الجنزورى وبعد مرور شهر واحد أعلنت عن برنامج شامل ضخم لخصخصة نحو ٧٥ شركة من شركات القطاع العام ببيعها فى البورصة ، فى هذه الفترة بدا أن البورصة تحولت إلى منجم جديد للثراء بعد انتهاء أسطورة شركات توظيف الأموال التى كانت بداية عمليات النهب الأول التى شهدها العصر المبارك .

ظهرت البورصة كمنجم ذهب فبدأت تتكون مجموعة من صناديق الاستثمار داخل مصر، بهدف اقتناص الأرباح من الاستثمار فى الأسهم المتداولة فيها ، وفى هذه الفترة أيضا وبالتحديد يوم ٢٣ يوليو ١٩٩٦ تكون فى دوقية لكسمبورج الأوروبية ما يسمى ب «صندوق مصر للاستثمار» ولم يتم الاكتفاء بإنشائه حسب

قوانين لكسمبورج التى تعطى إعفاءات كاملة على هذا النوع من النشاط للتهرب من الضرائب المفروضة فى مصر، ولكن تم إنشاؤه كصندوق استثمار مغلق على المستثمرين الذين أسهموا فيه ، إلا أن الأهم وحسب تقرير محاسبى عن نشاط الصندوق ، هو هدفه الذى يتمثل فى تحقيق أرباح متوسطة وطويلة الأجل، من خلال الاستثمار فى أسهم الشركات التى يتم إدراجها فى سوق البورصة المصرية، كما يستهدف الصندوق التربح أساسا و-كما يقول التقرير- من التقييمات المنخفضة التى تجرى للشركات المطروحة للخصخصة، ثم الاستفادة على المدى المتوسط من العوائد المرتفعة ، التى تجرى بعد ذلك على هذه الأسهم فى سوق البورصة المصرية من أمثلة ذلك أسهم شركة مدينة نصر وشركة موبينيل.

والمعروف أن رفع أسهم وخفض أسهم أخرى ، من الألعاب المعروفة فى البورصة المصرية التى تم من ورائها تحقيق الملايين، ولا يستطيع أى مستثمر عادى فى البورصة معرفة أسرار الشركات وأسهمها وتوقيتات طرحها ووضعها المالى ، لكن المستثمرين الكبار المدربين على اللعب فى البورصة هم الذين يعرفون، وهنا نأتى للحديث عن أعضاء مجلس إدارة هذا الصندوق وكبار المساهمين فيه.. فحسب التقرير المحاسبى الصادر عن شركة المراجعة الأمريكية «إيرنست آندينج»، فإن مجلس إدارة الصندوق «صندوق استثمار مصر» كان يضم: جمال حسنى مبارك ، أحمد منير البردعى ، إبراهيم أحمد كامل ، محمد حسنين ، شاكر ألبرت خياط ، مايكل بيكيت ، مايكل تيت ، والكسندر زاجوويوس ،حتى قرر كل من جمال مبارك وإبراهيم كامل الاستقالة من عضوية مجلس الإدارة ولا يعنى ذلك أنهما خرجا من الصندوق، فجمال مبارك استقال كعضو ، أما إبراهيم كامل فكان رئيسا للصندوق وحل محله فى رئاسة الصندوق اليكسندر زاجوريوس. و الأخير يرأس أيضا مجلس إدارة شركة «لازارد» لإدارة الأصول المالية ، وهى الشركة التى تدير الصندوق من خلال فرعها الموجود فى شارع شجرة الدر بالزمالك وترأس الفرع « دينا خياط » ، ويتكون رأس مال الصندوق من ٤٠ مليون دولار موزعة على ٢٠ مليون سهم بسعر السهم دولارين، ولا يعرف كم عدد المساهمين فى هذا الصندوق ولكن باعتباره مغلقا يبدو أنه موزع على عدد محدود أغلبهم من أعضاء مجلس الإدارة.

من بين المصريين الخمسة هناك علاقة وثيقة بين ثلاثة منهم: جمال مبارك وإبراهيم

كامل من ناحية وجمال مبارك والبردعى من ناحية أخرى، أولا وجود جمال مبارك فى هذا النشاط شيء طبيعى ، المعروف أنه فى منتصف ١٩٩٦ كان قد دخل سوق «الأكويتى آركت»، وأصبح لاعبا رئيسيا فيه، وربما فى هذا الوقت كان قد أسس شركته الخاصة ميد أنفستمنت. وهذا يعنى أنه فى الوقت الذى كان يؤسس فيه شركته ، قرر المشاركة أيضا فى تأسيس صندوق استثمار مصر فى لكسمبورج ..

ولكن ما هى نوعية الأسهم أو بالأحرى محفظة الأسهم التى قام صندوق استثمار مصر بالتعامل فيها فى سوق الأوراق المالية فى القاهرة؟، حسب التقرير المحاسبى لشركة «إيرنست آند ينج» عن نشاط الصندوق فى عام ٢٠٠٤ ، يتضح أن قيمة محفظة الأوراق المالية «سيكوريتز» وصلت فى قيمتها السوقية إلى ٦٩ مليون دولار وأن إجمالى الأصول وصل فى نهاية مارس ٢٠٠٥ إلى ٦٢,٤ مليون دولار بالمقارنة ب ٤٧,٧ مليون دولار حتى نهاية مارس ٢٠٠٤ ومن ثم فإن العائد على الأسهم زاد من ٨,٦ دولار إلى ١٧,١٦ . ولا أحد يعرف عدد الأسهم التى يملكها جمال مبارك فى هذا الصندوق، ومقدار العوائد التى حققها منها !

فيما تتوزع حقيبة استثمارات الأوراق المالية لهذا الصندوق فى مجموعة من أقوى الشركات المطروحة فى البورصة ، ولما لا فلا يمكن للشخصيات ثقيلة الوزن فى مجلس إدارة هذا الصندوق ، أن تستثمر بحكم خبرتها ومعرفتهم بأوضاع السوق ، وألاعيب البورصة فى أصول وأسهم شركات خاسرة.. حقيبة استثمارات صندوق مصر تشمل ١٥ كيانا ما بين بنوك ومنتجعات وشركات قطاع عام ، رابحة طرحت فى البورصة ، بالنسبة للشركات مثلا يستثمر صندوق استثمار مصر فى ثلاث شركات تابعة ل آل ساويرس وهى «أوراسكوم» للإنشاءات و«أوراسكوم» لتنمية المشاريع السياحية ، وشركة «موبينيل» كما يستثمر الصندوق فى «فودافون» ، ومن شركات القطاع العام الرابحة التى تمت خصخصتها ، ويستثمر فيها الصندوق شركة «مالية كفر الزيات» الصناعية المصرية وهى أكبر شركة منتجة للأسمدة فى مصر، وهذه الشركة هى صاحبة فضيحة تسرب «اليورانيوم المشع» فى كفر الزيات ، كما يعتبر استثمار الوريث فى أسهمها تفسيرا منطقيا ، للمحاولات الحكومية لنفى التقرير الفنى الذى قدمه د. طارق النمر الخبير النووي لمحكمة استئناف طنطا ، التى أصدرت حكما بإغلاق الشركة ، بينما يحاول البعض من المنتمين للحكومة التقليل من شأنه لإعادة

تشغيلها من جديد !.. ويبدو أن صندوق الاستثمار الذى يشارك فيه جمال مبارك لا يسهم إلا فى أسهم الشركات المحتكرة فى مصر، ف «موبينيل» حسب التقرير المحاسبى تستولى على ٥٣٪ من سوق التليفون المحمول ، بينما تستولى فودافون على ٤٧٪ ويقول التقرير إن هذا الاستثمار جيد ، حتى فى وجود الشبكة الثالثة للمحمول ، ويستثمر الصندوق أيضا فى البنك التجارى الدولى ، وهو بنك ناجح جدا ومن أقوى بنوك القطاع الخاص فى مصر علاوة على بنك سوستيه جنرال ، وهو أسرع بنك فى تحقيق نمو فى عملياته وأرباحه فى السنوات الخمس الأخيرة.

الغذاء الفاسد

ومن أخطر مصادر الثروة الحرام مايمكن تسميته بالإثراء بقتل المصريين ، حيث الغش الغذائي الذى يورث المصريين أمراضا فوق أمراضهم ، التى ورثتها لهم المبيدات المسرطنة عبر الخضروات والفاكهة ، ذلك ما كشفه تقرير حكومى صادر عن المجالس القومية المتخصصة ، حول « زيادة استخدام الهرمونات فى مزارع الدواجن والماشية سواء كانت طبيعية أو مصنعة لزيادة أوزان الحيوانات والطيور، التى يؤدى ترسب متبقياتها فى اللحوم والألبان إلى التسبب فى إصابة الإنسان بالأورام السرطانية» ، ورصد التقرير انتشار المواد الملوثة للغذاء والتى تصيب الإنسان بالأورام السرطانية وتشوهات الأجنة والأمراض التناسلية فى العديد من المنتجات ومصادر التلوث المحيطة بالمواطن المصرى.

فيما قسّم التقرير مخاطر الغش فى الغذاء ، إلى الأخطار الميكروبيولوجية والكيميائية ، المتسببة بشكل مباشر فى الإصابة بالأمراض المزمنة ، كالتيفود وأمراض الكبد والفشل الكلوى والتسمم الغذائى ، بينما شدد التقرير الصادر عن شعبة الخدمات الصحية والسكان بعنوان «سلامة الغذاء وجودته» على خطورة العديد من المركبات الكيميائية التى تنتشر فى البيئة المصرية مثل «الدايوكسينات» التى تحتوى على درجة عالية من السمية ، التى تسبب الإصابة بالأورام السرطانية، خاصة سرطان الثدى عند النساء ، وتشوهات الأجنة ، لافتا إلى أن انتشار مركبات «الدايوكسين» يعود إلى الانبعاثات الناتجة عن أدخنة المحارق ، الخاصة بمخلفات المدن والمستشفيات ومصانع الورق والبلاستيك وصهر المعادن ، وشدد على خطورة المبيدات المستخدمة فى مجالات الزراعة والصحة العامة للقضاء على الآفات

الزراعية، لافتا إلى أن الخطورة تكمن فى متبقيات المبيدات على التربة والسلع الغذائية، مشيرا إلى تأثير هذه المركبات الكيماوية على الجهاز العصبى والكبد والتنفس والتشنج مما يؤدى إلى الوفاة .. ، فيما أوضح رئيس وحدة إنشاء جهاز سلامة الغذاء الدكتور حسين منصور ، أن نحو ٨٠٪ من الأغذية التي يتداولها المواطن المصري يتم إنتاجها في مصانع عشوائية، وأن النسبة المتبقية ٢٠٪ فقط يتم إنتاجها في ثلاثة آلاف مصنع، ودعا إلي ضرورة توعية المواطن بمعايير وثقافة سلامة الغذاء والحفاظ علي صحة المستهلك ، وكشف أيضا عن أن تكلفة الغذاء الفاسد في مصر سجلت ١٤٤ مليون جنيها سنويا .

أوهام البنية التحتية

دائما ما تشيع الحكومة أنها تهتم بالبنية الأساسية ، وتكرر القول على لسان رئيس الوزراء د.احمد نظيف ومن قبله د.عاطف عبيد فهى كما قال: «إحدى الدعائم الأساسية للتنمية فامتدت شبكات المرافق العامة من المدن إلى القرى لتقترب من المعدلات العالمية لتوفير الخدمات للمواطنين »، هذا المقطع كان من بيان الدكتور نظيف الذى ألقاه فى ديسمبر٢٠٠٤، ثم كرره بعد عام، باعتباره واحدا من أهم بنود برنامج مبارك التى يعمل هو وحكومته على تنفيذها ! ، وهو بيان يشبه بيانات رؤساء الحكومات السابقين، والأسبقين. فهم عندما يريدون منافقة الرئيس يعلنون أن ما أنفق فى مصر على البنية الموعودة يتجاوز ما انفق منذ أيام الفراعنة.

الافتخار بالبنية الأساسية، كان سمة مشتركة بين الرئيس وجميع رؤساء الوزارات، فى كل مناسبة، أو بدون ، انتخابات رئاسية أو برلمانية، مؤتمرات حزب وطني، أو حتى خطابات موسمية للرئيس، تخرج البنية الأساسية، ويقذف المسئولون بالأرقام فى وجه المواطنين، الذين يعيشون واقعا يكذب كل هذا الفخر عن البنية الأساسية، التى تم إنفاق ما يقرب من ٣٠٠ مليار عليها فى ربع قرن – هكذا قال مبارك ورئيس حكومته –، بينما هى إما لم توجد أصلا، أو أنها مشروعات غير مكتملة ، الرقم المعلن لا يعنى – إذا صح – غير أن مصر يجب أن تكون دولة متقدمة ، بها صرف صحى كامل ، ويعمل بكفاءة ، ومياه نقية وطرق حقيقية ، وقطارات منتظمة وحديثة وسريعة ، فضلا عن مستشفيات وخدمة صحية معقولة ، وتعليم محترم والأهم أن تكون مصر خالية من العشوائيات ، لكن العودة إلى الواقع تكشف أن الحياة فى

إعلانات وبيانات الحكومة والرئيس والحزب ، وتصريحات المؤتمرات والمواسم الانتخابية ، شيء والحياة فى الواقع شيء آخر لا يعنى إلا الوهم والسراب !

ولأن الكذب ليس له أرجل، فقد اكتشف المواطنون بأنفسهم ومن معايشتهم للوضع، أوهام البنية الأساسية وأرقامها، .. الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة التى يقدمها نواب الحزب الوطنى قبل نواب المعارضة والمستقلين، تكشف عن أن هناك مئات من مشروعات الصرف الصحى ظهرت فى برامج كل حكومة، ومازالت مجرد وعود منذ الثمانينات، وبعضها يعود إلى السبعينيات، أى قبل تولى الرئيس حسنى مبارك، ومع ذلك هناك إصرار على أن هناك إنجازاً وقفزات فى البنية الأساسية ، برغم أن مئات المشروعات متوقفة !

الحكومة أعلنت فى برنامجها الأخير (عام ٢٠٠٦) ، الذى لا يكاد يختلف عن سابقيه من برامج الحكومات المتعاقبة فقال رئيس الوزراء بالنص :« نعطى أولوية كبيرة لمشروعات توصيل المياه والصرف الصحى بالريف والمدن حيث نخطط للانتهاء من توصيل مياه الشرب لجميع القرى المصرية بنهاية عام ٢٠٠٧ ،كما نخطط لإدخال الصرف الصحى فى ٤٠٠ - ٤٥٠ قرية سنويا مع إعطاء أولوية كبيرة للقرى التى تعانى من مشاكل بيئية نتيجة لعدم وجود شبكة للصرف الصحى بها ، نخصص ٢ مليار جنيه سنويا لمشروعات المياه والصرف الصحى بالريف وندعو المجتمع المدنى للمساهمة معنا، بما يسمح بزيادة معدل التنفيذ حتى نعالج هذه القضية الملحة فى وقت أقصر» !!

البيانات الدعائية للحكومة لم تفضحها استجوابات أو طلبات إحاطة أو أى تقارير رقابية رغم وجودها ، بل فضحتها الوقائع المعاشة والبنية التحتية المهترئة فى كل المجالات ،فضحتها ثورة العطش فى البرلس ، واعتصامات أهالى بشبيش بمحافظة الغربية ، بعد أن فاض الكيل وطفح من العطش ،الذى استمر لمدة أربعة أشهر فى المنطقتين ، دون أن يستجيب أصحاب دعاية البنية التحتية التى تكلفت ٣٠٠ مليار عبر حكم الرئيس المبارك ، ولم ينتبه إليهم صاحب البرنامج الدعائى أيضا الذى قال إن الحكومة تصرف ٢ مليار سنويا على البنية التحتية ومنها بالطبع المياه والصرف الصحى ، وكشفتها أيضا صرخات أهالى العريش من عطش مستمر، وأصبحت المدينة مرشحة بقوة للانضمام لثورة العطش بسبب استمرار الانقطاع المتواصل لمياه الشرب.

حتى سيارات المياه يتم تحويلها للشوارع التي يقيم بها أقارب المسئولين الكبار

بالمحافظة.. كل هذا لم يجبر اللواء أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء على الاهتمام بشكاوى المواطنين المتكررة من انقطاع المياه.. والتطور الأشد خطورة هو أن الناس أصبحوا الآن يستخدمون مياه البحر ، تنفيذا لشعار رفعه المسئولون منذ فترة هو «نحن نقول ولا نفعل وعلى المتضرر أن يشرب من البحر » ،فالاهتمام كله منصب على بيع الأصول المملوكة للشعب ،فلا أقل من ترك الشعب نفسه للموت عطشا ، ليكون قربانا للمحاسيب الذين تدور الحكومة على خدمتهم دون باقى رعاياها !

البنية الأساسية التى تم الإنفاق عليها ما يقرب من ٣٠٠ مليار من عام ١٩٨١ حتى الآن، وأحيانا تقول بعض الإحصاءات أنه ضعف هذا الرقم، باعتراف الحكومات وأجهزة الأرقام، يفترض أنها تشمل المرافق من مياه وصرف صحى ، ومواصلات وطرق وكهرباء واتصالات، الإعلانات تكتفى بالتركيز على ما أنفق من أرقام، دون التوقف عند النتائج،.. البنية الأساسية يفترض أنها لخدمة المواطنين والبنية الفوقية، من بشر وخدمات، لكن الواقع يكشف عن الوهم والسراب. بالإضافة لتوقف وتعطل مشروعات الصرف الصحي، والمياه، هناك الانقطاع المتكرر للكهرباء، فى القاهرة والأقاليم والمدن والقري بدرجة أكبر ، كذلك أعطال التليفونات عادت لتظهر وتتكرر، وحتى الانترنت لايزال لم يصل إلى مناطق كثيرة بالقاهرة الكبرى بسبب ضعف شبكات الاتصالات.

السؤال الأهم الآن هو ماذا ستفعل الحكومة المصرية ، بما خصصته الحكومة الأسبانية ويبلغ ٣٢٠ مليون يورو، قيل أنها ستوجه لمشروعات البنية التحتية وتحلية المياه وتوليد الطاقة وإقامة المشروعات الصناعية والسياحية ، بالإضافة إلي١٠ ملايين يورو أخري لدراسات الجدوي الخاصة بتلك المشروعات ؟ وهل ستذهب إلى نفس المكان الذى ذهبت إليه الـ٣٠٠ مليار إياها ؟ ، مجرد سؤال تجيب عنه فضائح «اتحاد الملاك» الذي تحكم وحكم كل شيء علي ارض مصر ، فما يقال داخل الموازنة العامة كل عام ، مضافا إليه النشيد القومي لاتحاد النهب العام ، الذي ظل ينشده منذ اليوم الأول لجلوس مبارك في الحكم ، فبدايته كانت :« السنة دي سودة واللي جايه أسود » ، ليتطور بعد أن شبعت البطون واحترفت أكل السحت وتخزين الأموال سواء هنا أو في سويسرا ، من حوله وحول وريثه ليكون :« هاجيب لكم منين » ... الأكاذيب كلها مسجلة ومدونة لتظل بين سطور التاريخ شاهدة عليهم وعلينا .

***

سرقة حكومية علنية لأموال المعاشات

كارثة جديدة فى طريقها لسحق المستفيدين من المعاشات فى مصر، يعد لها وزير المالية يوسف بطرس غالى ، فبعد أن أموال المعاشات وضمها للحكومة، وتعهد بضمانها ، وأشياء أخرى كثيرة وضح أنها تدور فقط فى الخيال غير المتحقق ، بدأ نهاية العام المالي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ فى الإفصاح عن بنات أفكاره بالنسبة للمعاشات ومستحقيها ، إمعانا فى التخلص منهم وإذلالهم ، مادام فى ذلك خير له ولحكومته ، وللبنك الدولى و«سيتى بنك» اللذان يوجهانه ويرعى هو توجهاتهما دون النظر ، لما يلم بالرعايا الذين استولى على أموالهم بدون وجه حق ،الوزير ومن خلفه الحكومة التى تستوزره يسعى حاليا لإنقاص المعاش أو وقف نموه السنوى فبعد أن كان المعاش يزيد سنويا بنسبة ١٠٪ بحد أقصي تسعون جنيها قرر فخامته أن تكون نسبة الزيادة ٥,٧٪ فقط - وبحد أقصي - ستون جنيها فقط !

لم يكتف الوزير بذلك بل اهتدى إلى فكرة أن أصحاب المعاشات ، مجموعة من الناس عاشت حياتها وأنهت رسالتها ولا تحتاج إلي المال ، فلجأ إلى عدة أفكار ألقاها كبالونات اختبار داخل المجتمع المصرى ، أثارت كأقل شيء متوقع حالة من الرعب الشديد الذى خرج من بوتقة أن الدولة تبيع رعاياها ، لجهات متعددة ليس من بينها الرعاية فى أى من المجالات «صحيا واجتماعيا ..الخ » ، أول هذه الأفكار هى اتجاه «جابى النظام » لقصر عملية المعاش على حصول من يخرج قانونا أو مبكرا على دفعة واحدة عند نهاية خدمته ، بمعنى حصوله على مبلغ واحد مجمع ، بصرف النظر عن قيمته ثم لا شيء بالمرة ، لتنقطع الصلة بين من خدم الدولة من خلال وظيفته أو مهنته تماما !! ، أفكار الوزير لم تقتصر فقط على ذلك بل تمثلت فعليا ضمن مشروع قانون التأمينات الجديد الذى يعد ليناقشه مجلس الشعب فى الدورة الجديدة .

ملامح المشروع الجديد تشير إلي استمرار العمل بالنظام الحالي ، لأصحاب المعاشات وعدم السماح بإضافة مشتركين جدد، فيما يعتمد في بعض بنوده علي أنظمة مختلفة للتأمين والمعاشات منها ما يعرف بالحساب الدفتري ، الذي يعني إيداع المشترك لنسبة ١٢٪ من أجره في حساب شخصي واستثماره ، ثم نوع آخر يودع فيه المشترك ٥٪ من أجره في حساب نقدي ، ويتم استثماره في أصول مالية ويحصل عليها عند التقاعد ، وهذا النظام من وجهة نظر وزير المالية ، يتيح حرية اختيار أسلوب الاستثمار الأمثل لأموال المعاشات ،

باقي بنود القانون لم تتضح معالمها عند الطرح لأول مرة فى الدورة الماضية ، إلا أنها بدأت فى الخروج من جراب الحاوى هذه الأيام ،حيث يرى المستفيدين أن ذويهم لن يستفيدوا من المعاش الذى تم خصمه منهم طوال مدة خدمتهم بعد وفاتهم وهو خلق حالة من السخط بين جميع العاملين بالدولة والقطاع الخاص ،وخلق حالة من التقاعس عن سداد أموال التأمينات مادامت الحصيلة فى النهاية صفر !!، بعد أن قرر الوزير انقطاع المعاش عند وفاة المستفيد عن أولادة ولو كانوا قصر!!

الكاتب عبر جريدته «الكرامة » استطلع أراء عدد من الخبراء والمتهمين بالشأن الاجتماعى فى مصر فيقول الكاتب الصحفى محمود عوض – قبل وفاته بأكثر من عام – : « ليس لوزير المالية أو الحكومة أى حق إطلاقا فى التدخل فى أموال المعاشات وضمها للحكومة هذا أولا ، ثم أن ما يثار الآن حول أموال التأمينات الاجتماعية ما هو إلا إظهار للضبابية التى تتعامل بها الحكومة مع الشعب ، وهو أيضا تغيير لقواعد اللعبة ، فالفرد يدفع التأمينات من أجل تأمين مستقبل أولاده ، وما يثار على الساحة الآن هو بداية زلزال فى الواقع الاجتماعى المصرى ، لأن الحكومة هنا تصادر أموال ليست ملكها ،وهو أيضا جزء من عدم الشفافية الذى تمارسه الحكومة ، دون تحسب لعواقبه الاجتماعية الخطيرة !! بالإضافة إلى أن ماتفعله الحكومة بأموال التأمينات من مضاربة فى البورصة مبدأ مرفوض فى حد ذاته ، حيث لا توجد ضمانات لهذه المضاربة وبالتالى تعرض أموال الناس للضياع فى أى وقت »!!.

المهندس يحى حسين عبد الهادى لخص الأمر فى جملة بسيطة هى أن الحكومة تتلاعب بمصائر البشر وهو شيء ليس بجديد عليها ، فالوزير طبقا لما نشر فى الصحف يسعى لذلك منذ فترة ليست بالطولية وسبق أن تهكم على وزيرة التأمينات السابقة باعتبارها لا تفهم فى التأمينات ، سبق أن ذهب إليها ومعه رئيس «سيتى بنك » مطالبا بوضع أموال التأمينات فى البنك الأمريكى الشهير ، ولعل ما يثار حول إيداع نسب من الرواتب فى حسابات كما ورد فى مشروع القانون ،المقصود بها تنشيط حسابات هذا البنك فى مصر !!وأشار إلى أن الوزيرين محمود محى الدين وبطرس غالى زارا واشنطن وأمام الجالية المصرية تحدث وزير المالية عن زيارته لرئيس مجلس إدارة بنك «سيتى » فى واشنطن والحق بها عملية تطوير استثمار أموال التأمينات ، وهو أمر يشتم منه رائحة ليست فى صالح المستفيدين بالمرة !!

وعن التفسير الاقتصادى لذلك يقول الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق : « أن عملية إقرار الخروج للمعاش المبكر فى القطاع الوظيفى لم تتم حتى الآن ، وهى عملية صعبة جدا وفقا للهيكل الوظيفى الحالى حيث هناك ثلاث وزارات تمثل وحدها نسبة ٥٥٪ من عدد الوظائف فى مصر هى » الداخلية والأوقاف والتربية والتعليم » ، إلا أن الجوهر الأساسى فى الموضوع يهدف إلى التخلص من عبء الدين المحلى الذى وصل إلى نحو ٥٠٠ مليار جنية نصفها على الأقل هى أموال التأمينات الاجتماعية ، وما يقوله الوزير هو إلغاء لنظام الدفعات المستمرة للمعاش والتحول إلى نظام الدفعة الواحدة التى يحصل عليها مستحق المعاش عند خروجه من الخدمة !!

عبد الخالق أكد أن هذا النظام صورة للنظم الأمريكية التى خلقت مشاكل ليست بالقليلة للمواطن الأمريكى وحمل الفروق فى مبالغ المعاشات لمؤسسات أخرى مثل شركات التأمين الخاصة !! ، ثم أن ١٣ مليون موظف سوف تضحى الدولة بمستقبلهم «أصحاب المعاشات والورثة » مقابل نحو ١٥ مليار جنيه تضحى بهم الدولة لتستريح منهم ، بالإضافة إلى أنها بذلك تكون قد اشترت التأمينات التى تزيد عن الـ٢٠٠ مليار جنية ب نحو ١٥ مليارً فقط ، دون أن تتكلف شيئا على الإطلاق حيث المال مال الناس فى الأساس ، والوزير ومن خلفه يفتحون بذلك الباب واسعا إلى خروج أصحاب المعاشات ، من رعاية الدولة إلى قطاعات أخرى خاصة بهدف تنشيطها على حساب الفئات الأضعف ، وتهدف أيضا إلى إلغاء هيئة التأمينات الاجتماعية نهائيا ، ودخول شركات التأمين الخاصة ، .. والأخيرة سوقها الآن مفتوح على مصراعيه للشركات الأجنبية ، وما يتم التخطيط له هو انسحاب للدولة من رعاية العامل والموظف الفقير ، بعد سرقته والسطو عليه ،لأن الأموال ليست ملكا لها بل هى ملك للناس دفعوها على مدار سنوات عديدة ، استقطاعا من أرزاقهم بغية تأمين المستقبل لهم ولأولادهم ،ما يحدث ليس إلا عملية سطو منظمة تتخذ من القانون غطاءا لها !!.

فيما أكد مسئول بهيئة التأمينات – رفض ذكر اسمه – إلي أن النظام التأميني الحالي حقق فائضاً قدره ٢٤٠ مليار جنيه اقترضتها الدولة لسد عجز الموازنة العامة ولم تحصل منها التأمينات علي أي عوائد حتي الآن وهنا مكمن الخطورة.. فالدستور يضمن كفالة الدولة لخدمات الضمان الاجتماعي علي أن تكون إجبارية.. ولم يقرر استخدامها في الاستثمار بالبورصة.. والسؤال هنا ماذا سيحدث إذا حدثت خسارة في البورصة ومن

يتحملها؟ ، ثم إن قانون المعاشات الجديد كارثة حقيقية لأنه يهدف فقط ، لزيادة موارد الحكومة ويمكنها من استثمار أموال المعاشات والتأمينات ، مع الحفاظ علي نسبة المشتركين وزيادة أقساط السداد لوضع تلك الأموال في صناديق استثمارية لكل صاحب معاش.. تدار بطريقة استثمارية مربحة ومستقلة من خلال شركات متخصصة !! مشيرا إلى أن الاستيلاء علي أموال التأمينات الاجتماعية والالتفاف حولها ينذر بكارثة .

وهو ما نحذر منه حيث يتيح لوزارة المالية ضمان التأمينات ، لكافة المنتفعين وحقوق أصحاب المعاشات ، وورثتهم بدلاً من بنك الاستثمار القومي وفي المقابل فإن دين الحكومة لبنك الاستثمار والتأمينات والتزام البنك تجاه صناديق التأمين سوف يتم تسويتها ، .. مصدر اقتصادي هام أكد أن انسحاب الدولة من الرعاية هو استسلام للدول الخارجية ، وتنفيذا لأجندتها التى تهدف إلى إقرار التقسيم الجديد للعالم الذى وضعته الدول الغنية ، وهو التقسيم الذى لم يترك حتى المدخرات المحلية المحدودة ، في الدول التى كانت تعرف بالنامية ، وأصبحت الشركات عابرة للقارات تسعى إلى وضع اليد عليها ، من خلال خصخصة البنوك المحلية وشركات التأمين ، وصناديق التأمينات الاجتماعية والصحية، بما يجعل تلك الدول تحت الاحتلال الاقتصادي الفعلي، وهو الأشد سطوة والأقل ظهوراً من الاحتلال العسكري !» ..

وزارة «المالية سابقا»..

١٥ عاما والدكتور يوسف بطرس غالى يمسك بمحفظة «بيت المال» لمصرى ، يتحكم فى أموال وأرصدة ٢٨٠ جهة حكومية ، يمارس هوايته كل يوم فى التحكم فى أرزاق العباد من الغلابة ، فيما يفتح الخزائن للمحاسيب ليغرفوا منها ما يشاءون ، ويلطم الخدود كلما استحق فقير حقا ، قائلا عبارته الشهيرة «الميزانية لا تسمح» ! ، غالى طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، ينفق نحو ٢ مليار جنيه سنويا ، على رواتب ٣٠ ألف مستشار ، فى دواوين الحكومة المختلفة ، كما كشف تقرير الجهاز حول الموازنة العامة للدولة ، عن فضائح الصرف الحكومي فيما يتعلق بالسيارات ، حيث أكد أن السفه في البذخ الحكومي وصل إلي حد استيراد مستلزمات تشغيل وصيانة سيارات الحكومة من الخارج!، وقال إن هذه المستلزمات وأمورًا أخرى مثل الوقود والزيوت وقطع الغيار بلغت ٦,٦ مليار جنيه من ميزانية الوزارات، فيما يجد المتابعون أن التصريحات الحكومية التى تتحدث عن الترشيد والحدِّ من البذخ

الحكومي ، لا تأتى إلا حين يطالبها الغلابة بالنظر إليهم مجرد نظرة عطف ، حينها يطل الوزير الذى تنقل بين ٣ وزارات كسابقة هى الأولى فى تاريخ مصر كله ، وهو يبتسم ابتسامة استضعاف ، وكأنه يستجدى الناس أن يتبرعوا له ولوزارته !

الوزير الذى يبتسم مستفزا نحو ٥٤ ٪ من المصريين تخطوا حاجز خط الفقر بمراحل، متعللا بضعف الميزانية ، و يترك الملايين يذهبون إلى أعمالهم يوميًّا في أتوبيسات مزدحمة ومتهالكة وقطارات غير آمنة على حياتهم ، فيما يترك أكثر من ثلاثة آلاف سيارة خصصت لكبار المسئولين بالجهاز الإداري ، بل أنه في بعض الأحيان يصل البذخ لأن يكون للوزير ما بين ٦- ١٥ سيارة لموكبه، هذا بالإضافة إلى ٣٥ ألف سيارة أخرى مستوردة يستخدمها جهاز الدولة ، ليصل الإنفاق الحكومى ، بمباركة الوزير إلى ١٠,٩ مليار جنيه ويستحوذ علي نسبة١,٦٪ من إجمالي الموازنة ، بينما الوزير فى المقابل يستولى على نحو ٣٠٠ مليار جنيه ، من أموال اليتامى والأرامل بالتأمينات الاجتماعية ، ويضمها إلى وزارة المالية بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي رفض ضمَّ المال الخاص بأصحاب المعاشات والتأمينات إلي المال العام !

الوزير هو المسئول عن إهدار نصف مليار من هذه الأموال فى البورصة، ناهيك عن خطورة دمج هيئة التأمينات فى وزارة المالية ، ليصبح المدين متصرفا فى أموال الدائن والنتيجة أن ٢٦ مليون مواطن على المعاش ، رهن الوزير مستقبلهم ومستقبل أولادهم بإدارة حكومية لها تاريخ طويل من الفشل الإداري، ليبقى السؤال هو كيف يمكن نطمئن لإدارة أموال ضخمة لا سلطان للوزارة عليها ؟ ، الحقيقة أنه من المستحيل الاطمئنان، خاصة أن الدكتور غالى استخدم طرقا ملتوية، منها مثلا أن الحكومة حصلت على موافقة اتحاد النقابات العمالية على ما فعلته، فى حين أن هذا الاتحاد لا يمثل أكثر من ٧ ملايين، ناهيك عن الشكوك فى شرعية انتخابات قياداته، لأن هناك أحكاما قضائية بالتزوير لم تنفذها وزارة القوى العاملة.

المصيبة الثانية التى يستعد الوزير لتنفيذها ومتوقع أن تمر، هى إضافة عبء معاش السادات والمعاشات الاستثنائية على أموال دافعى المعاشات، فى حين أنها سياسة الحكومة التى يجب أن تدفعها من ميزانيتها، ناهيك عن إضافة الآلاف من أصحاب المعاش المبكر، الذين تحولوا من موردين إلى مستحقين للمعاش ، أضف إلى ذلك التصريحات المراوغة حول أن الوزير وحكومته يريدون إصلاح النظام التأمينى،

للتغطية على الاستيلاء على الأموال، فى حين أن هذا النظام هو السبب فى وجود فائض وصل إلى ١٧٠ مليار جنيه، ولم يواجه أى مشكلة من قبل ، غالى مستمر فى الوزارة بعد أن تولى منصبه الجديد فى اللجنة المالية لصندوق النقد الدولى ، الذى يشترط بقاءه فى الوزارة ليظل فيه ، كل ذلك رغم أن الوزير طوال استوزاره الذى استمر لمدة ١٥ عاما تلاحقه أسئلة بلا إجابات، تترجم إلى استجوابات وأحياناً إلى بلاغات للنائب العام.. وردوده دائماً جاهزة، لكنها لا ترضى الرأى العام ، وهو يدير أموره بعناد واضح، بدأ فى الأزمات التى أحاطت بأداء وزارته ، فمن التأمينات إلى الضرائب العقارية احتجاجات واعتصامات وصلت إلى مقر الحكومة بشارع قصر العينى ، وكان يمكنه تلافى ذلك بتنفيذ المطالب العادلة للمحتجين ، إلا أنه عاند طويلا ولم يرتجع إلا بضغوط أمنية وقرارات عليا ، أجبرته على الرضوخ أخيرا لمطالب موظفى الضرائب العقارية ، الذين يقف هو فى صفهم ليقيموا نقابة خاصة بهم ، فى مواجهة حسين مجاور رئيس اتحاد العمال ، وهو تصرف مفاجئ لم يستوعبه أحد حتى الآن !

على جانب آخر يحاول الوزير إقامة معركة مع أعضاء نقابة الصحفيين ، بتأخير صرف بدل التدريب والتكنولوجيا لشهرين متواليين ، بينما يقوم أعوانه بتسريب الأخبار عن نيته إلغاء البدل ، برغم موافقة رئيس الوزراء عليه ، متعللا بعدم وجود فائض ميزانية ، بل الأخطر من ذلك أن الوزير لجأ إلى وضع البدل على لائحة الحوافز فى وزارته ، ليكون خاضعا لتوقيعه بالاستمرار أو الإلغاء ما إن أراد ذلك ، وهى حيلة جديدة يستطيع من خلالها الاستيلاء على ٢٥٠ مليون جنيه ، هى قيمة تمغة الإعلانات الصحفية كاملة ، رافضا كافة الاقتراحات التى قدمها مجلس النقابة للحصول على نسبة من هذه الحصيلة ، لتحل النقابة محل الوزارة والمجلس الأعلى للصحافة ، فى منح الصحفيين من أعضائها حقهم المشروع ، بدلا من هذا الموقف المشين الذى يقفه «والى» المالية منهم ! ، الوزير الذى يرفض منح أصحاب الحق حقوقهم ، انتقد الخبراء قراره بضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة الأزمة المالية، لأنه منح منها ملياري جنيه لدعم الصادرات لزيادة تنافسية السلع المصرية فى الأسواق الخارجية ، رغم أن المصدرين يحصلون على دعم وإعفاءات منذ سنوات، ولم يظهروا كرامة ولم يضيفوا شيئا للأرقام الهزلية التى تتحقق من التصدير، بينما حصلت محافظة شمال سيناء على خمسة ملايين جنيه، و١٥٠ مليوناً لتمويل مشروعات بناء مدارس !.

الفصل الثاني

الكل متهم !!

ومن تصرفات وزير المالية المسئول عن دعم الكبار فقط ، إلي التساؤلات الملحة حول مؤهلات رجال المال فى مصر ، وكيفية الحصول على هذا المال ، وعن المكان الذى يختبئ فيه قانون « من أين لك هذا » ، هذا المال الذى يستثمر لحساب آخرين ، ثم من أين أتى به الآخرون ليمنحوه لمن يستثمره لهم ، الظاهرة متكررة ، ومعين النصابين لا ينضب ، فيما لا ينضب أيضا معين الضحايا وكلهم من الكبار ، لذلك فالكل يتحرك شاهرا أسلحته ، دون سؤال .. من الجانى ؟ المتهم أم الضحايا ؟ نحن لا ندافع عن أحد لصالح آخر ، ولكن لابد من طرح الأسئلة الشائكة فى موضوع «البوشى» (قضية نصب احتلت عناوين الصحف بداية عام ٢٠٠٩) ، عن مسئولية وزير يمتلك شركة ولا يرى أن آخر انتحل صفتها ، دون أن يتحرك لينبه من يسعون إلى الوقوع فى الشرك ثقة فى اسمه المستغل ، ثم يكتفى بالقول « أنا مجرد مساهم فى الشركة » ، وينسى أن يقول لنا لماذا سكت عن خسائره المتوقعة ، ولماذا لم يتحرك لكشف انتحال اسم شركته من أحد الشركاء ، أما أصحاب الملايين التى ضاعت بالفعل ، أم باتت المطالبة بها مزيدا من الطمع ، فهؤلاء كلهم يجب أن يعلنوا عن مصادرها ، وهل سددوا حق الدولة فيها من ضرائب وخلافه ، لهذا نقدم فيهم بلاغا للنائب العام نطالب فيه بالتحقيق معهم حول كل هذه الأسئلة ...

أباظة وشقيق الجبلى فى الخلفية

الوزير أمين أباظة نفى وهو صادق أى علاقة له بما يفعلة البوشى ، فيما لم يفسر أباظة كيف غاب عنه وهو رجل المال العتيد ، أن هناك شركة أخرى نبتت من باطن شركته التى يملك أغلبية أسهمها ، وأن فى ذلك مخالفة لقانون العلامات التجارية ، يؤثر على شركته وأسهمه ، خاصة بعد أن أمر النائب العام بالتحفظ على ممتلكات «البوشى» ومن بينها أسهمه التى يمتلكها فى شركة الوزير ، باعتراف الأخير شخصيا للتليفزيون ، عندما أكد مثله مثل محامى المتهم على ملكية البوشى لأسهم فى الشركتين ، وعضويته لمجلسى الإدارة فيهما ، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال الذى لم

يفطن له أحد وهو « ماهو موقف أموال الوزير بعد عملية التحفظ ؟ ، وهل ستسقط الشركة وهو أمر جائز .. ثم كيف سيتصرف الوزير ؟ »

استغلال «البوشى» لاسم الوزير واسم الشركة التى كان يرأس مجلس إدارتها ، مثبت بالأوراق الرسمية ، وكانا شركاء فى الإدارة حتى تولى الوزير لمسئوليته الوزارية ، فالبوشي كان عضوا منتدبا في شركة « أوبتيما » لتداول الأوراق المالية ،التى يملك أباظة ٣٨٪ من أسهمها ، ثم أسس البوشى شركة تحمل اسما مشابها لشركة الوزير وهى « أوبتيما جلوبال هولدنج » لتداول الأوراق المالية ، وعقود الاستثمار التى حررها البوشى لضحاياه تحمل «لوجو» الشركتين معا .. الوزير لم يعلم كما قلنا وقال .. ، ولكن لنا أن نعيد التساؤل من جديد .. هل ستتأثر أموال الوزير فى الشركة الأم بعد الفضيحة ؟ وكيف سيتصرف حفاظا على ماله الخاص ؟

قائمة الضحايا تحمل أسماء رنانة استخدمها «المتهم بالنصب» فى جلب طامعين جدد ، على رأسهم شقيق وزير آخر فى الحكومة هو حاتم الجبلى وزير الصحة ، والمودع هو حسن الجبلى الشقيق الأصغر للوزير ، وهو من أكبر المودعين الظاهرين حتى وقت نشر الموضوع ، حيث أودع نحو ١٢ مليون دولار ، لم يتم تحديد موعد إيداعها ، لنحسب قيمة ما حصل عليه من فوائد ، من أجل خاطر شقيقه ! ، حيث تقوم هيئة الدفاع عن البوشى بتسريب الأنباء عن حصول البعض من أصحاب الحظوة والسلطان على نسب تفوق أى معدل للفائدة فى العالم ، اللهم فوائد شركات النصب الأمريكية ، وتؤكد هيئة الدفاع عن الضحايا أن البوشى استغل قائمة المشاهير وعلى رأسها الوزيرين ، بالإضافة إلى الأسماء الرنانة الأخرى مثل الكابتن محمود الخطيب ، فى الإيقاع بضحاياه ، ونيل ثقتهم فى منحه أموالهم عن طيب خاطر ، وهو ما نجح بالفعل لتضم القائمة مودعين من طبقات اجتماعية متميزة ، بعضهم من كبار رجال الأعمال والمتعاملين مع البورصة ورياضيين وسياسيين كبار وفنانيين وأمراء بدول خليجية وعدد من صغار المستثمرين، حيث تقدر استثماراتهم جميعا بما يفوق على نصف مليار دولار.

تكنولوجيا النصب !

أغرب الأشياء أن أحدا من الذين سلموا أنفسهم وأموالهم للبوشى ، لم يسأل نفسه ولو لوهلة كيف صنع الرجل هذه الأموال ، وكيف صعد بسرعة الصاروخ ليكمم عقولهم بالطمع والجشع ، فيمنحوه من المال الذى لم يتعبوا فيه كل هذه الملايين ،

الظاهر أن كل هؤلاء شركاء للنصاب ، فهم جميعا أبناء عصر يعتمد على ما يضيفه عنصر المال للشخص ، دون سؤال عن المصدر وطبيعته ، خاصة فى ظل انتشار عمليات غسيل الأموال بحسب كافة التقارير الدولية على أرض المحروسة ، لذلك يبدو أننا سنطالب النائب العام بالتحقيق ، مع كافة المودعين طرف المتهم بالنصب ، بموجب القانون الذى لا يُفعّل سوى على الغلابة ، لنعلم جميعا من أين لهم كل هذا المال ؟!

البوشى اعتمد على ذلك فصنع الهالة التى أحاطت به.. بنفسه ، فلم يكن أحد يعرفه فى مصر كلها قبل أن يختاره المحافظ عبد الجليل الفخرانى عضواً بمجلس إدارة النادى الساحلى الشهير «الإسماعيلي» ، إلا أن الأخبار المتوالية عنه بدأت فى الظهور بعد ذلك ، حيث نشرت الصحف نقلا عن «مواقع الإنترنت» ، وهو خبير فى الأخيرة أنه :« حاز المركز الـ٢٤ في قائمة أفضل خبراء المال في العالم لعام ٢٠٠٧، وهي القائمة التي تعدها هيئة الاحتياطي الفيدرالي الأميريكية، متقدماً أربعة مراكز عن ترتيبه العام الذى قبله ، وهو العربي الوحيد ضمن خمسين رجل مال واقتصاد تشملهم القائمة وهو شرك نصبه الرجل للضحايا فسقطوا فيه ، فيما سقطت دبى ممثلة فى نائب حاكمها فى نفس الشرك ، فقام الأخير بتعيين «البوشى» ، فى منصب يقوم علي أساسه بوضع معايير تقييم أداء شركات إدارة المحافظ في دبي ، فسقطت وأشهرت إفلاسها أخيرا ، بدعوى الأزمة المالية العالمية ، ولو كان النصاب مؤهلا لمنصبة ، لما قال محاميه أن أرصدته أصبحت صفراً ، ولا أصبحت نظم المال فى دبى خاسرة كما حدث !

وجاهة أخرى تشير إلى أن «البوشى» لابد أن يكون عضوا فى إحدى الجماعات النافذة المتحكمة فى قرارات الاتحادات الدولية من أمثال قسطنطين حاكم أمارة «سيون » الكروية ، خاصة بعد الإعلان عن انضمامه للجنة تنمية الموارد بالإتحاد الدولى لكرة القدم ، بالإضافة إلى أن تلك الإشارة ، تؤكد وجود أعضاء غيره فى الخلفية ، ساعدوه ليصعد إلى القمة لتكون ساترا له ، للقيام بأعمال الجماعة الشبيهة بالجماعات التى أسقطت الاقتصاد الرأسمالى كله ، فالشبه واضح ، كشفته رسالة انتحار لضحية من ضحايا أشباه البوشى الأمريكيين ، فأوضحت السر خلف كل الأزمة المالية العالمية ،.. شركات وهمية تجمع الأموال بنفس الطريقة البوشية ، وضحايا يحكمهم الطمع أو الرغبة فى غسيل الأموال ، ثم لا شيئ .. تختفى الشركة

ويلهث المودعون خلف عناوينها المختلفة ، ويكفى ضرب مثال لآلاف الشركات التى تمركزت فى جزر «الباهاما» الأمريكية ، وما أن توصل المودعون إليها ، حتى كانت المفاجأة فى أنها ليست سوى لافتات على رسوم لأبواب وهمية غير موجودة ! ، بالمناسبة البوشى يحمل الجنسية الأمريكية !

قائمة الضحايا

الاسم	المبلغ	الاسم	المبلغ
الكابتن محمود الخطيب	٥ ملايين دولار	الفنانة ليلى علوي	٦٤٠ ألف دولار
حسن الجبلي	١٢ مليون دولار	الفنان حسين فهمي	٢ مليون دولار
البرلمانية ماجدة شنودة	١,٦ مليون دولار	الفنانة ميرفت أمين	٧٠٠ ألف دولار
كريم خليل إبراهيم شوشة	٢,٦ مليون دولار	فكري بدر الدين حمدي	٥٠٠ ألف دولار
حامد بهجت الدين الشربيني	٨٥٠ ألف دولار و١٠٠ ألف يورو	سارة فكري بدر الدين حمدي	٢٥٠ ألف دولار
عمر سعد محمد شلبايه	٢ مليون دولار	عمرو فكري بدر الدين	٢٥٠ ألف دولار
محمد سعد مسعد شلبايه	١,٣ مليون دولار	طارق محمود أبو طالب	٥ ملايين دولار
احمد عادل أحمد سيد	١,٣ مليون دولار	هدى بهجت الدين الشربيني	٢٣٠ ألف دولار
محمد أحمد إحسان	١,١ مليون دولار	نهى بهجت الدين	١٠ آلاف دولار
عبد الرؤوف هلال	١٠٠ ألف دولار	مدحت حسن دره	٢ مليون دولار

الاسم	المبلغ	الاسم	المبلغ
مها إبراهيم الشعبيني	٣٢٠ ألف دولار و١٠٠ ألف يورو	بهاء الدين حامد	١٠٠ ألف دولار
سليمان محمود الحكيم	١٢٠ ألف جنيه استرلينى	جمال الدين إحسان العقاد	٥٣٠ ألف دولار
احمد حمد المقيم	٧٠٠ ألف دولار	ناجي فؤاد سعد	١٠٠ ألف دولار
عاطف أنور بسطا	١,١ مليون دولار	أحمد على ماجد	٤٠٠ ألف دولار
رؤوف محمد نور	١٠٠ ألف دولار		
صافيناز محمود صدقى	٥٠ ألف دولار و١٦ ألف يورو	أشرف حسن فهمي إسماعيل	١,٥ مليون دولار
سعيد غريب محمد	١,٩٦ مليون دولار	محمد الشرقاوي	١٤ مليون دولار
محمد حسن فهمي إسماعيل	٨٢٠ ألف دولار	ممدوح حسن فهمي إسماعيل	٣٠٠ ألف دولار
عادل الكيلاني	١١ مليون دولار	محمد سعيد	٣ ملايين دولار

جدول رقم (٣)

بلغت المبالغ التي نصب فيها البوشي ٢٠٠ مليون دولار منها ١٥٢ مليون دولار لرجال أعمال مصريين و٤٨ مليون من إماراتيين ، الغريب فى الأمر أن الضحايا يمثلون أسرا بأكملها ، أبرزهم أسرة شريكة ورئيس مجلس إدارة شركة «أوبتيما» فكرى بدر الدين حمدى.

الأيدى الناعمة

«فتش عن المرأة» .. ثم عن دبى ومن بعدهما رجل أعمال ، لتجد صورة الجريمة واضحة جلية ، لنموذج الجرائم الفضائحية فى مصر المحروسة ، ذلك هو أبرز ما أضافته جريمة النصب المتهم فيها نبيل البوشى ، المحبوس حاليا فى إمارة دبى ، معيدة

إلى الأذهان القضية المحظور النشر فى تفاصيلها « وقت كتابة الموضوع » ، الشهيرة بقضية «سوزان - طلعت - السكرى» ، فأقوال الضحايا تحمّل الزوجة المغربية «حكمت بوجلاية» ، بالإضافة إلى زوجات أخريات غير معلومات أكد الضحايا أنهن تلقين الأموال عبر شهر يار النصب الجديد ، الذى دأب بحسب الأقوال التى أدلى بها البعض أمام النيابة ، على الزواج والطلاق ومنح نفقات المتعة ومؤخرات الصداق ومن قبلها المهور ، من أموال المودعين ، فيما يمنح هؤلاء الفوائد من أموال جديدة حصلها ، على طريقة :« لبس طاقية هذا لذاك » !

الأشهر هى حكمت التى تعيد ذكريات حصول «قتيلة» دبى على ملايين الدولارات ، كما تعيد قصة «دوخينى يا لمونة» الخاصة بالزواج والطلاق ، أو كما قالت :«تزوجته ٩ شهور وطلقنى .. ولم آخذ ال٨٠ مليون دولار» ، نافية أن تكون حصلت على ما يدعيه الضحايا ، فيما عادت وقالت أنها حصلت من البوشى على إقرار يبرئ ذمتها من المبلغ المذكور ، وهى حيلة كما يقول محامى الضحايا باتت معلومة ، فى مثل هذه القضايا ! ، وهو ما رد عليه الكاتب سعيد عبد الخالق – رحل عن دنيانا بعد ذلك بنحو عام - لبرنامج القاهرة اليوم حين قال :« انه يعرف الكثير عن السيدة المغربية (حكمت) التى اتهمها المودعون بالاستيلاء على ٨٠ مليون دولار وأنها زوجة البوشى »، مكذبا كل ماقالته لعمرو أديب على الهواء وقال أيضا :«كانت متجوزة لبنانى وانطلقت منه ، وجت مصر علشان تتجوز راجل سعودى ، وبعد الجواز خلفت منه بنت ، ولما عرفت «البوشى» عن طريق واحدة صاحبتها مغربية برضه مقيمة فى مصر ، وكانت من كام يوم عاملة عيد ميلاد حاجة أبهه ، ولما عرفت «البوشى» عن طريقها خدته منها وانطلقت من السعودى وسابت له البنت ،وراحت اتجوزت «البوشى» ولما السعودى عرف اكتشف انها تزوجت أثناء فترة العدة !!!»

عبد الخالق قال أيضا :« يقال أن البوشى كتب للست دى كل حاجة ، ويقال انه كان عامل لها توكيل عام والورقة اللى معاها إبراء الذمة ده كان كاتبها فى السجن »، فى ذات السياق جاءت أقوال محامى البوشى نفسه لتكذب الست حكمت وتؤكد أنها لا تزال زوجته ، وأنه كتب لها شقة على النيل قيمتها ٢,٥ مليون جنيه ، فيما أكدت شهادات أخرى تؤكد أن حكمت لها شقة فى مصر الجديدة ، ولها إقامة على جواز السفر الخاص بالبوشى ، وأنه حول لها مؤخرا مبلغ ٣٠٠ ألف دولار ، وهو مايكذب

ما يدعيه حول تحول رصيده إلى الصفر ، اللهم إذا كان هذه الصفر خاصا فقط بالمودعين ، فيما يتحول إلى أوراق خضراء إذا تلقته الأيدى الناعمة ، التى حصلت أموال وحصيلة النصب !

الاسماعيلى واجهة الشهرة

من داخل مجلس إدارة النادي الإسماعيلى عرفت الشهرة طريقها الى البوشى ، وعرف هو كيف يستغل وجوده داخل النادى الشهير ، ساهم إلى حد كبير فى زيادة جرعة التعصب داخله ، من خلال دخوله فى أكثر من صفقة نزاعية من الأندية الأخرى ، فهو بطل حكاية عودة حسنى عبد ربه للأسماعيلى ، وهو أيضا الداعم الوهمى لصفقة إبراهيم سعيد ، وكما يقول عدد من رجال المال فى الإسماعيلية ، أنه حاول توريطهم ، فى صندوق استثمار ، قيل : إنه شريك فيه مع المهندس يحيى الكومى ، هذا الصندوق أعلن البوشى بنفسه عنه فى أحد الحوارات الصحفية التى أعقبت تعيينه فى مجلس الكومى ، قال عنه يومها أن رأسماله يبلغ ١٠ ملايين دولار .. كبداية ، وأنه ربح ١٠ ٪ خلال شهر ونصف !!

أقوال البوشى التى دائما ما تجنح صوب الدعوة لجمع المال ، تؤكد أنه كان يدبر شيئا فى الخفاء ، فهو صاحب مقولة :« أنا مستغرب من رجال الأعمال في الإسماعيلية فيجب عليهم أن يشاركوا حتى بإعلان قيمته ٥٠٠٠ جنيه في المباراة .. ولو أن كل رجل أعمال أخذ إعلانا أو اثنين طوال الموسم سيكون هناك ربح مادي للنادي الإسماعيلي » ، وكما تهكم بعض الذين افلتوا منه فقالوا :« طبعا كان هاياخد عائد الإعلانات بغرض استثماره فى الصندوق غير المعلن عنه ، ثم نجد انفسنا نجرى وراءه مع الذين يصرخون الآن ! ، ورغم ذلك لا يعلم أحد مصير هذا الصندوق ، وهل تم إنشاؤه ويخشى الكومى الزج باسمه فى الفضيحة ، أم فطن للأمر وانسحب فخاب ظن البوشى ؟ ، الصندوق المزعوم كان سيلقى مصير ضحايا لبوشى الحاليين ، حيث تتلاقى دعوته المنشورة فى الصحف مع ما أدلى به الضحايا ، حول طريقة سحبه للأموال منهم ، فالبوشى قال :« أن إدارة النادى الإسماعيلي ترحب برجال الأعمال الراغبين فى المساهمة فى زيادة هذا المبلغ مع العلم بأن رأس مال كل فرد سيحتفظ به » ، وهو نفس مضمون العقد الذى كشف عنه الضحايا فى بلاغاتهم ضد النصاب !

نصاب أم رجل أعمال ؟

من الوسط الرياضى زاعت شهرة البوشى ، ومنها امتدت يداه لسلب ضحاياه إرادتهم وأموالهم ، ومن داخل الوسط أيضا برزت أسماء لهؤلاء ، لذلك استطلعت «الكاتب » بعضا من آراء الرياضيين ممن جاءت أسماؤهم عبر سرد فصول الفضيحة ، وممن احتسبوا من أصدقاءه داخل النادى الإسماعيلى ، فى البداية حاولنا الاتصال بالكابتن محمود الخطيب فاستحال ذلك لوجوده فى نيجيريا لأداء مهمة كروية خاصة بالنادى الأهلى ، من الأسماء الأخرى التى ذكرتها الصحف كان رجل الأعمال الإسماعيلاوى مدحت الوردانى الذى كان شاهدا على علاقة البوشى بناديه الإسماعيلى ، سألناه فقال :« البوشى كان يدعم النادى بالمبالغ المالية التى يحتاجها المجلس ، إلا أنها أقل بكثير مما يتحدث عنه المودعون » ، فيما أكد الوردانى على جهله بحقيقة البوشى برغم الصداقة القوية التى كانت تربط بينهما ، فيما أشار إلى أن البوشى لم يدفع للإسماعيلى سوى ٥ ملايين جنيه فقط ، مضيفا أن الأخير ليس مظلوما من وجهة نظر الوردانى ، مطالبا بتعاون الشرطة المصرية مع البوليس الدولى لإعادته الى القاهرة ، ثم وضع خطة مناسبة لإعادة المبالغ التى حصلها من المودعين !

عصام الحضرى أيضا كان من الأسماء التى ارتبطت بالبوشى ، خاصة أثناء أزمة هروبة الى نادى «سيون» ، وأخيرا تواكبت عملية القبض على «البوشى» ، مع اجتماع الاثنين فى وجود رئيس مجلس إدارة الإسماعيلى ، لحث الحضرى على التوقيع للإسماعيلى فى دبى ، وهو ما نشرته صحف كثيرة ، كانت إعلانا عن وجود المتهرب هناك ، الحضرى نفى أن يكون سببا فى القبض على «البوشى» ، مؤكداً على أنه التقاه بالمصادفة عندما كان يحضر تكريم مجلة سوبر الإماراتية له ، وأنه علم أن عملية انتقاله من «سيون» الى الإسماعيلى ، ستكون بمشاركة «البوشى» مع بعض رجال الأعمال ، مشيراً إلى أن «البوشى» يعمل كمستشار مالى لنائب حاكم دبى ، كما أنه يمتلك أسهما فى شركات كبيرة قادرة ، على تغطية الخسائر الكبيرة التى تعرض لها ، وهو الحل الوحيد الذى يملكه لرد الملايين التى حصل عليها ، إذا كان يريد الحصول على حريته !

فيما أكد الكابتن على أبو جريشة ، أن «عمر» البوشى داخل النادى الإسماعيلى لم يتعد السنوات السبع ، لم يكن له فيها أى دور قيادى ، ودافع عنه قائلا :« البوشى لا يتحمل وحده مسئولية الخسائر التى حدثت له ، حيث الأزمة المالية على المستوى

العالمى ، وهو يتحدث بشكل دائم وحقيقى عن أصول وأسهم وشركاته الخاصة ، بدليل – والكلام لأبو جريشة – أن المودعين الذين يتحدثون عن ضياع أموالهم حصلوا على عائد مالى كبير ، وصل إلى ١٠٠٪ من أصل المبلغ ، لذلك مطلوب من «البوشى» تقديم المستندات الدالة على ذلك !» ، أبو جريشة كشف عن البوشى سدد ٥٠ ألف يورو للمحامى الإيطالى الذى كان يتولى قضية حسنى عبد ربة ، أثناء قضيته الشهيرة مع نادى «ساليزبورج» ، دون أن يوقع ورقة رسمية له بنفس القيمة ! ، مضيفا انه طلب من «البوشى» تحمل تكاليف صفقة شراء إبراهيم سعيد من نادى أنقرة التركى مقابل ٢٠٠ ألف دولار ، وهو نفس المبلغ الذى يرفض المهندس نصر أبو الحسن الاعتراف به ، ويطلب من اللاعب تحمل تكاليف انتقاله إلى الإسماعيلى !.

الأسرار الخفية وراء بيع وتخريب بحيرة ناصر..

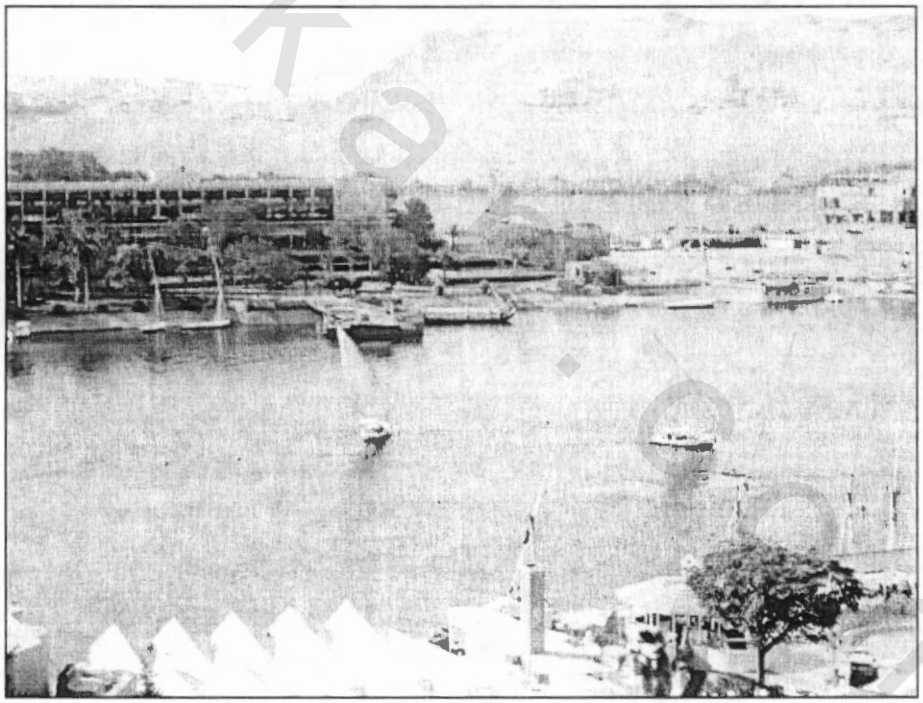

صورة رقم (٢١)

مصادر الثروة الحرام تجلت في مجالات أخري أيضا ، فأعضاء «جمهورية الفساد» لم يتركوا شيئا في البر أو في البحر ، برغم المظاهرات المتعددة التى تندد كثيراً بالسياسات البيعية التى اعتاد آل الحكم ممارستها ، نحو ثروات المصريين بكافة أنواعها مصانع وأراض رملية وطينية ، ليصل الأمر إلى حد بيع مياه النيل ممثلا فى الخزان الرئيسى الذى يحتوى على نحو ٨٠٪ من مخزون المياه فى مصر كلها ، ومعه حياة المصريين حاضرهم ومستقبلهم ، فبعد تعثر الاستيلاء على جزر النيل ، «الوراق والدهب والقرصاية» دون الإلتفات بالطبع لجزر أخرى استولى عليها علية القوم من وزراء ورجال أعمال ، تحولت الحكومة من الاستيلاء المباشر إلى سياسة التدرج خطوة فأخري .

فحولت العيون الشرهة للربح إلى بحيرة «ناصر» ، لتكون محلا جديداً لمنتجعات رواد ملاعب الجولف ، وهواة صيد التماسيح من المغامرين بحياة الشعب ، وكأنهم يردون على مقولة الدكتور ممدوح حمزة فى حواره لـ «الكرامة » ، الذى قال فيه:« أن بحيرة ناصر تملك حل جميع مشاكل مصر» ، وبدلا من الالتفات لكلام الرجل أو دراسته على الأقل ، جاء العرض العبقرى لمجموعة قيل أنها لمستثمرين مصريين ، « بالمار» .. اسم غامض ربما يجمع بين الأحرف الأولى لمستثمرين مصريين بالفعل ، وربما يحمل اسم رئيس جماعة « أور» الإسرائيلى .. مهندس المستوطنات داخل الكيان الصهيونى ، وربما تحمل اسم شريك « بل جيتس » صاحب «مايكروسوفت» ، وربما تحمل اسما لا يعنى سوى عنوان غامض لشفافية الحكومة !!

التكهنات حول أصحاب عرض تخريب مخزون مياه النيل ، مستمرة ما دامت التعمية صارت أسلوبا معتمدا لدى حكومتنا الرشيدة ، حتى أنها خمنت بحسب الضمير الشعبى أن الشركاء ربما يتشكلون من «بهجت وأبو العينين ومنصور واحمد هيكل والمغربى» ، وربما ساويرس ، وربما آخرون من رجال هذا العصر ، الذى لا هم له إلا بيع مصر وترك أهلها عرايا فى برد الشتاء وحر الصيف ، الغريب أن عرض التخريب والتنكيل بالبحيرة ، التى تحمل اسم ناصر الثورة ، جاء فى شهر الاحتفال رقم ٥٦ لقيام ثورته ، وهو رقم ذو دلالة فسره بعض أصحاب التكهنات بانعدوان الثلاثى على مضخة الحياة لقلب مصر ، دون تحديد لثلاثى هذا العدوان انهم إذا كان يقصد نظيف «الكندى» ، مضافا إليه رجال الوريث بعضهم أو اثنين منهم ، فيما

يجلس الوزير صاحب الولاية على مياه النيل بلا حول ولا قوة !

كل ذلك يحدث فى ظل وجود مفارقات عجيبة شهدتها البحيرة ، خلال عامين لا أكثر ، ففى ظل الأزمة المائية والخلافات الناشبة بين دول حوض النيل ، على حصة كل منها من مياه النهر الخالد ،.. تأتى الأخبار وهى تحمل اقتراحا أسود قادم من البيت الأبيض ، يقضى بأن تقوم مصر بتخزين مياه النيل في إثيوبيا بدلاً من بحيرة ناصر!!، كان ذلك فى أبريل من عام ٢٠٠٨ ، حيث صرح «أرون سالزبيرج»، مدير قضايا المياه فيما وراء الحدود في مكتب المحيطات والعلوم البيئية بوزارة الخارجية الأمريكية :« بأن جهود مصر لتخزين المياه في بحيرة ناصر أدت إلى خسارة في المياه قدرها ٢٥ بالمائة بسبب التبخر ، وأضاف إنه سيكون أفضل كثيرا أن تختزن المياه في المرتفعات الإثيوبية بحجة أنها أبرد، ويترك مزيداً من المياه للآخرين ليستعملوها، على حد وصفه » !

الأغرب فى ظل قصة بيع شاطئ البحيرة ، كان فى وجود اتفاقية بين وزارة البيئة والحكومة الفنلندية لتنمية سواحل بحيرة ناصر وخور العلاقي، لخدمة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، التى تعمل حكومة البيئة على تلويثها بمخلفات منتجعات السادة مجهولى الهوية ، أصحاب عرض التخريب والتلويث ، من جهة ثانية وفى إطار مشروع التوأمة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، قرر الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري «الأسبق» تنفيذ مشروع إدارة جودة المياه ببحيرة ناصر ، الذي يموله الاتحاد الأوروبي بحوالي١,٤ مليون يورو يهدف إلي إحداث تنمية مستدامة في البحيرة ، بالاستعانة بالخبرات العالمية لدارسة تأثير الأنشطة التنموية علي المياه ! ، .. فى ذات التوقيت كانت بعثة علمية من وزارة الموارد المائية والري ، والهيئة العامة للسد العالي قد قامت بأبحاث في البحيرة استغرقت٢١ يوما ، وضمت٩٠ باحثا وعالما من خبراء المياه في مصر والسودان للاطمئنان علي سلامة ونقاء مياه بحيرة ناصر ، من خلال سفينتي أبحاث مزودة بأحدث المعامل المجهزة لرصد أي تغييرات في نوعية المياه ، المهم أن البعثة خلصت إلى أن البحيرة أنقي بحيرات المياه العذبة فى العالم!

السؤال هنا لابد أن يطرح هكذا .. هل كانت البعثة تدرس جدوى المشروع للمستثمرين قبل تقديمهم للعرض الأسود ؟ .. حيث الفترة الفاصلة بينهما لم تتعد ٣ أشهر ؟، فى ظل تجاهل وزير الرى للتوصيات العلمية ، التي تم التوصل إليها في عهد

الدكتور عبدالهادي راضي، وزير الري الأسبق، بألا يزيد عدد الفنادق العائمة في البحيرة علي ٦ فنادق ، ليوافق مؤخراً علي أن يصل العدد إلي ٢٥ فندقاً عائماً وهو أمر يقلق علماء البيئة ، ثم يعود مجددا ليصمت تجاه العرض الأخير ، حيث التصريحات كلها صادرة عن هيئة التنمية السياحية ، التابعة لرجل الأعمال وزير السياحة الذى يبارك المشروع ، كما تؤكد مصادر داخل وزارته !!، وأثناء تنفيذ مشروع حماية البحيرة من الطمي والرمال ، الذى أعلن عنه وزير الرى نهاية ٢٠٠٨ ، وأكد وصول تكلفة تنفيذه المقدرة بأربع سنوات ، تنتهى عام ٢٠١٢ ب ٤٠٠ مليون دولار كحد أدنى !!

الأشد غرابة أن العرض المشبوه ، سبقه تأكيد الدكتور إبراهيم موسي رئيس هيئة تنمية بحيرة ناصر ، لوقف الأنشطة الاستثمارية لزراعة ٢٥٠ ألف فدان ، كان قد تم تخصيصها لبعض شركات الاستثمار الزراعي ، وذلك لحين دراسة تدبير الموارد المائية لهذه المشروعات ، وقال :« إن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري أرسل مذكرة تفيد أنه تم وقف الأنشطة الاستثمارية الزراعية ، التي لم يتم تدبير المقننات المائية لها ، وأن المشروعين الوحيدين اللذين لهما مقننات مائية ، هما مشروع زراعة «٥٠٠٠» فدان بمنطقتي قسطل وأدندان جنوب البحيرة ، ومشروع زراعة وادي الأمل «٢٤» ألف فدان بمنطقة «كركر» علي ضفاف البحيرة »، إلا أن المتابعين لشأن البحيرة لم يسمعوا الدكتور أبو زيد وهو يقول :« أنا صاحب الولاية على البحيرة » ، خاصة أنه أحد علماء المياه المشهود لهم ، و بعد أن صرفت الدولة ٦٠٠ مليون جنيه خلال الفترة الماضية لدعم التنمية الشاملة بالبحيرة ، لتصبح جملة مصروفات التنمية التى يبدو أنها تمثل البنية الأساسية لمشروع التخريب نحو ٣ مليارات جنيه على الأقل !!

الكرة كانت فى ملعب الخبير الدولى فى المياه وزير الرى «سابقا» ، بعد أن أعلن الرئيس التنفيذي لهيئة التنمية السياحية، أن:« وزارة السياحة لن توافق علي إقامة المشروع المقترح إقامته ، علي الأراضي المقابلة لبحيرة ناصر ما لم تحصل علي موافقة وزارة الري والموارد المائية، خاصة وهي الجهة الوحيدة ، التي لها الولاية والسلطة علي بحيرة ناصر وأيضاً علي دراسة الأثر البيئي للمشروع من جهاز شئون البيئة التابع لوزارة الدولة لشئون البيئة» ، وتأكيده على أن :«الشركة صاحبة المشروع سوف تتقدم لوزارة الري - ووزيرها الأكاديمى الجديد - ، «المقصود هو د. نصر علام»، بطلب

للحصول علي موافقتها ، وأن من حق وزارة الري أن تدرس تأثير المشروع علي البحيرة دراسة متأنية ، فإذا ثبت لها أن المشروع قد تكون له أثار سلبية علي مياه البحيرة، فمن حقها أن ترفضه ولكن إذا رأت أن الدراسات المقدمة للمشروع لن تؤثر علي طبيعة البحيرة ومياهها ، أو كان لها بعض المطالب من الشركة المتقدمة بالمشروع فيما يخص المباني الخاصة بالمشروع والمسافة بينها وبين البحيرة والأساليب العلمية الحديثة التي يمكن أن تستخدمها لحماية البيئة ووافقت في النهاية، فهذا هو مجال تخصصها» ، المسئول السياحى قال أن وزارته منحت موافقة مبدأية للشركة مشيرا إلى دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع ، بطريقة يشتم منها القاصى والدانى رائحة « اجريوم مرة أخرى !، خاصة عندما تستند السياحة إلى وجود قرار جمهورى يعطيها الحق فى تخطيط استخدامات الدولة !

وقبل أن يقول مندوبو تسويق مشروعات بيع البلد ، أن دراسات الجدوى سليمة وأن الآثار البيئية معدومة ، يقف المخلصون من خبراء الرى ضد إهدار مياه البحيرة سواء عبر استخدامها فى حمامات سباحة المنتجعات ، أو فى ملاعب الجولف ، أو جعلها موقعا للصرف بكافة أنواعه ، حيث حذروا من التأثيرات السلبية والسيئة للمشروع الذي اقترحته وزارة السياحة ويعد أول مشروع سياحي علي بحيرة ناصر، مؤكدين أن البحيرة ملك الشعب المصري وليس الحكومة ، ووصفوها بأنها «بنك المياه» الذي يجب الحفاظ عليه من أي مصدر للتلوث ، .. الدكتور «ضياء القوصي» الخبير الدولي في الموارد المائية أوضح أن الأنشطة التنموية حول بحيرة ناصر لها العديد من المحاذير، خاصة المشروعات السياحية التي ترتبط بالتأثير البيئي علي البحيرة لارتباطها بالبواخر السياحية، وما ينتج عنها من مخلفات آدمية صلبة وسائلة بالإضافة إلي أن إقامة منتجعات سياحية ، يرتبط أيضاً بإقامة ملاعب جولف تستهلك كميات كبيرة من المياه والأسمدة ، والتي تؤثر أيضاً علي نوعية المياه بالبحيرة ، مشددا علي ضرورة وضع ضوابط حاسمة لهذه المشروعات ، لأن البحيرة هي خزان مصر المائي الذي يشرب منه نحو ٨٢ مليون مواطن، متسائلا عما سيحدث لو تكرر حادث تسرب المازوت في حلوان ولكن في بحيرة ناصر؟!

الفصل الثالث

مزارع تصدير الموت للمصريين

مزارع تصدير الموت للمصريين

أرباحها تقوم على آلام ودماء الشعب

إنتاجها الطبيعي يذهب لأوروبا و إسرائيل ... والمهرمن جالب الأمراض للسوق المحلية

صورة رقم (٢٢)

السؤال الآن هو كيف يستغل هذا «البنك المائي» ، وكيف يختلس اللصوص ما في خزائنه ؟ الإجابة تأتي عبر مغامرة صحفية للكاتب ، اقتحم خلالها أربعة مزارع هي الأكبر علي أرض مصر، أصحابها يعتلون المنابر بجميع أنواعها، في خطابهم السياسي يبشرون بالحرية، وفي خطابهم الاقتصادي يؤكدون أن المستقبل عامر بالرخاء.. كل شيء يعلنونه فوق المنابر يحمل الأمن والسلام الاجتماعي لأكثر من ٨٠ مليون مصري.. بينما

الواقع يؤكد عكس كل ذلك ، فالموت والعجز هو كل ما يجري من بين أيديهم، ومن خلفهم.. عبر ما يمتلكونه من مزارع هي الأكبر من حيث المساحة، والأخطر من حيث المنتج، الذي يدخل للأفواه حاملا معه كل أنواع الأمراض الفتاكة!

الكاتب اقتحم الأسوار العالية لهذه المزارع، باستحكاماتها الأمنية، ليري ويسمع ماذا يحدث في المزارع الأربع، والتي تمتد لمساحات شاسعة بداية من الكيلو ٧١ طريق جناكليس، والكيلو ٧٥ علي الطريق الصحراوي، والكيلو ٨٠ طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي، وحتي الكيلو ٩٩ من ذات الطريق، وكلها تقع في نطاق محافظة البحيرة في المنطقة المعروفة باسم «البستان».

الدافع خلف الدخول للمنطقة وتخطي عقبات الأمن، والدخول في مطاردات كان من الممكن ألا تحمد عقباها، تقف خلفه أسباب ترخص أمامها كل تلك العقبات، ويكفي أن نعلم ما قاله مسئول داخل واحدة من هذه المزارع، التي تزيد مساحتها علي ٥٠ ألف فدان ، عندما أكد أن نحو ٩٠٪ من إنتاجها يجد طريقه للتصدير نحو (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي، موضحاً أن هذه النسبة من الإنتاج هي ما تعرف بـ«الأورجانيك» أي الزراعة الطبيعية غير المعالجة، سواء هرمونيا أو وراثيا، حيث ترفض الدول المستقبلة لهذه المحاصيل غير ذلك، أما باقي المساحة، وهي الأعلى في الإنتاجية ، علي الرغم من قلتها ، فهي التي تمثل الخطورة القصوي ، حيث يتم التعامل معها بالحقن أو الرش هرمونيا فقط ، أو الرش المزدوج ، وهو عبارة عن مبيدات أو مركبات كيميائية مكونة من المبيد والهرمون معا ، أما مكمن الخطورة فهو أن هذا الإنتاج موجه بالكامل للأسواق المحلية داخل مصر!.

هرمونات؟ نعم هرمونات، تدخل إلي معدة المصريين بكل ما تسببه من أمراض عبر محاصيل الكبار الزراعية، التي تصدر إلينا ، بينما الصحي والطبيعي يذهب إلي (إسرائيل) وغيرها من الدول الخارجية، وهذه الهرمونات يزرع بها كبار القوم، ومنهم السياسي الذي يحمل درجة وزير، والسياسي رجل الأعمال ورجل الأعمال المطبع، ورجل الأعمال الذي يحمل الصفتين معا، فهو سياسي مطبع وتاجر أيضا، جميعا استفادوا من التسهيلات التي منحتها الدولة لهم، فحصلوا علي الأرض الشاسعة بتراب الفلوس تحت شعار «فائدة الوطن والمواطن» زرعوا وباعوا وكسبوا.. وخسر الوطن والمواطن معا! .

فالزراعة المحقونة بالهرمونات التي يصدرونها إلينا محصلتها النهائية تشكيلة متنوعة

من الأمراض «أورام سرطانية ـ فشل كلوي وكبدي»، بالإضافة إلي تأثيرها علي الخصائص الجنسية من حيث إنها قد تؤدي إلي تخنيث الذكور أو ظهور علامات أنثوية عليهم، أو تأخر بلوغهم، أو سرعة بلوغ الإناث ، أو العقم عند الجنسين ، وتأثيرات علي الأجنة والرضاعة في الأمهات، وهو ما أشارت إليه عدة دراسات بحثية ليس في مصر وحدها، بل في العالم أجمع، خصوصا الغرب، الذي اخترعها، ثم اكتشف مضارها ومنعها، إلا أنه لم يمنع تصديرها إلينا، لتستخدمها شبكة المطبعين مع العدو الصهيوني من علية القوم ضد الشعب المصري، سواء كانوا حكومة أو رجال أعمال.

الشبكة الدولية لتأثير المبيدات «السبان» وهي منظمة عالمية تتخذ من الفلبين مقرا لها، كشفت أن وزارة الزراعة المصرية استوردت من شركات «صهيونية» أنواعا من المبيدات الزراعية تعرف عالميا بـ «دستة الأشرار» ، هذه المبيدات تتسبب في إصابة الإنسان بالسرطان والعقم، كما أنها السبب الرئيسي في تشوه الأجنة، هذه المبيدات تتعاون بشكل منظم مع ما يسمي بالهرمونات النباتية ومنظمات النمو، تماما مثلما يتعاون المطبعون مع العدو الصهيوني في إغراق الأسواق المصرية بها من خلال الشركات التابعة لهم، مثل: «أجريدف» و«أجرولاند» وهذه الهرمونات تستخدم الآن في رش ٧٥٪ من الخضراوات والفاكهة لتسريع عملية النمو والنضج، وتضخيم الثمرة وتلوينها، وتتراكم هذه الهرمونات في ثمار الفاكهة وعلي قشرتها وتنتقل عند تناولها لجسم الإنسان وتسبب إصابته بالسرطان والعقم وأمراض القلب، علي الرغم من تحذير المنظمات الدولية من معالجة هذه النباتات بتلك الهرمونات في ظل قيام الدول المصنعة لهذه الهرمونات برفع رقابتها عن الشركات المنتجة لها، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني.

التحذير لم يقف أمامه المطبعون ولو لطرفة عين، مادامت الفائدة والأرباح متحققة بداية من التسهيلات الممنوحة لهم من الدولة، ونهاية بما يجنونه من تجارة الموت، الذي يقذفونه في معدة المصريين من أمراض وعجز ليس عن الممارسة الجنسية والتناسل فحسب، لكن عن الحياة من الأساس!، ليبقي السؤال المهم، وهو: ماذا يحدث داخل مزارع الكبار في مصر؟!، .. مسئول يعمل بأكبر مزرعة في مصر « المغربي »، اشتكي من فشل المحاولات التي بذلها الخبراء (الإسرائيليون) في التعامل مع نخيل البلح، سواء من خلال الهندسة الوراثية أو الرش بالهرمونات ، وهو ما جعلهم يتركونه فوق النخيل، حتي فسد وتساقط علي الأرض دون أي استفادة، فلا هم تركوه خاليا من السموم، فيصل إلي مستهلكيه، ولا تركوا نخيله

يثمر في أمان من هرموناتهم المسمومة!، أغرب ما قاله المسئول بالمزرعة المملوكة لأحد المسئولين الكبار «احمد المغربي» ،القريب جدا من لجنة سياسات الحزب الحاكم:« إن طريقة كشف الأغذية المهرمنة ممكنة من خلال وضع الثمرة داخل كيس من النايلون مفرغ من الهواء ثم وضعها في الفريزر لمدة ٢٤ ساعة، فإذا كانت مهرمنة فإن حجمها يتغير وربما تنفجر أو يحدث لها انبعاج، وهو ما يبرر لجوء الشركات المالكة لهذه المزارع إلي وضع عبوات التجزئة في «شنط» شبكية تحول دون تغير صفات الثمار قبل وأثناء البيع .

البلح فسد فسقط علي الأرض لتدوسه الأقدام

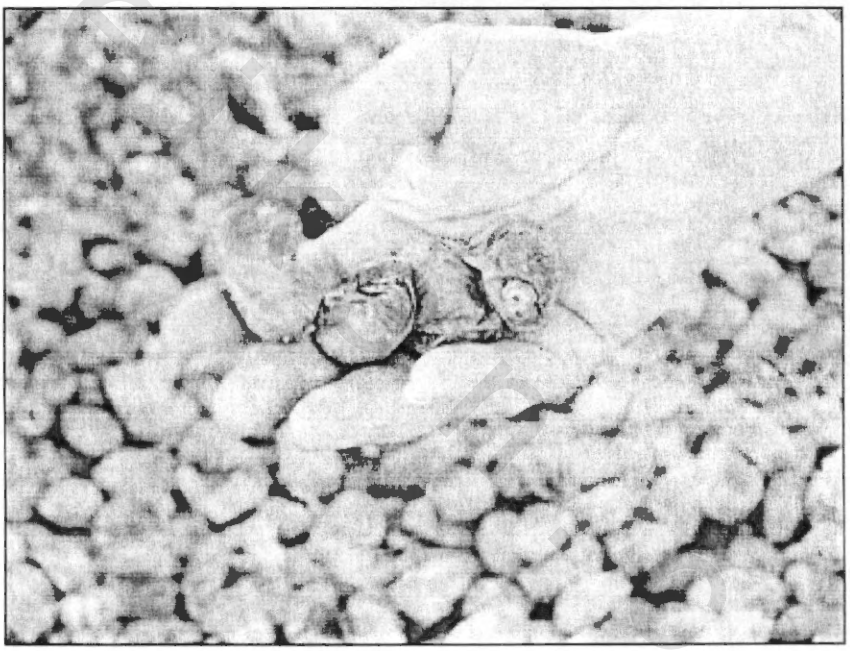

صورة رقم (٢٣)

الجولة تواصلت حتي مزرعة أخري، يمتلكها أحد كبار المطبعين مع الكيان الصهيوني «محمد شتا» ، وهو قريب الصلة أيضا بدائرة صنع القرار .. هناك وعن طريق أحد العاملين بها ، علمت أن إحدى شركات شرائح البطاطس الشهيرة في مصر والوطن العربي تعاقدت مع مالك المزرعة علي استغلال المساحة المزروعة بالبطاطس المعالجة هرمونيا، المتميزة بارتفاع الإنتاجية لصالح الشركة، بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي استقبال أولي شحناتها التصديرية، علي أن تقوم المزرعة ومسئولوها

بالاستمرار في الإشراف علي الزراعة بالطريقة نفسها، مقابل تحمل شركة الشرائح النفقات والتمتع بزيادة المحصول، دون النظر لأي تحذيرات طبية أو علمية علي طريقة «ليه تدفع أكتر.. مادام ممكن تدفع أقل»، أما صالح المستهلكين فليذهب إلي «معهد السرطان» أو لشركات إنتاج الفياجرا! ، ففي مزارع الكبار، تبدو مصر وشعبها كمن تم تكبيله فوق تبة عالية.. تقع في مرمي السهام المسمومة بالسرطان ، والفشل الكلوي والكبدي والعجز الجنسي، ومن خلفهم الموت مصوباً إليهم من كل جانب عبر فواكه أو خضراوات لا يخلو طبق في بيت أحدهم من ثمرة مطبوخة بالسم الذي لا فكاك منه!.

تواصلت الجولة داخل هذه المزارع، لتري القارئ ويسمع كيف تدار الأمور داخلها، وكيف يجني أصحابها المليارات؟! بينما لا يجني الناس سوي ارتياد المستشفيات بطريقة «الكعب الداير»، التي حولت ضحايا البطالة إلي منتجين للموت بدلا من الحياة، وبتحويل مسار العاملين في نزع الشر « اللطع والدودة » عن محصول القطن ، إلي «عمال لبذر ورش السموم علي طعام العباد» ، وهنا نري كيف أن عمال «الترحيلة» أو عمال جمع دودة القطن، تحولوا في تلك المزارع إلي عمال مهمتهم «هرمنة» عناقيد العنب ، أو كما قال أحد العاملين بمزرعة يمتلكها وكيل لإحدى السيارات الأمريكية الشهيرة « محمد رجب » :« العنب يبقي «حصرم» ـ أخضر غير ناضج ـ وبعد عملية الإغراق في الكيس «بيحصل له جنان».. جيوش العمالة التي يصل أجر الواحد منها إلي نحو ٢٠ جنيهاً في اليوم ، يحولون العنب «الحصرم» من أخضر يابس إلي عنب يبدو ناضجا في غير موسمه، بعد إغراقه في أكياس أو «جرادل» بها السائل الهرموني، فيتحول في ثوان معدودة إلي عنب قابل للحصاد!. .. وبحسب إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الصحة عام ٢٠٠٦ فإن محافظة البحيرة تحتل المركز الثاني بجدارة في معدلات الإصابة بالفشل الكلوي ، بعد محافظة الإسماعيلية، وكلتاهما ـ للأسف ـ تشتهر بوجود المزارع المملوكة لكبار المطبعين علي أرضها . المصدر أكد، وهو يشير إلي المساحات الشاسعة المزروعة بالعنب، أنه كان في البداية يعالج بالرش بالهرمون، إلا أن المسئولون وجدوا هدراً كبيرا في السائل الهرموني، بالإضافة إلي فاقد أكبر في إنتاجية المحصول. لذا لجأوا لاستخدام الأطفال والشباب في العمل بـ «الهرمنة» بالطريقة اليدوية، في مفارقة غريبة، وهي تشغيل عمالة هدفها تصدير الموت للمصريين!.

في قطع الموز، أشار أحد العاملين إلي الأشجار، مؤكدا أن قطاف «السباطة» من المزرعة

يتم بعد حقن الشجرة بمادة تسمي «ماء النار»، دون أن يؤكد هل هي المياه المعروفة بـ «حامض الكبريتيك المركز» أم مركب كيميائي هرموني آخر، إلا أنه أشار إلي أن «سباطة» الموز الخضراء غير الناضجة تتحول إلي اللون الأصفر في ثوان معدودة، وبعد ذلك تقطف وتذهب مباشرة إلي الأسواق، وهو ما يبرر ـ حسب قوله ـ غياب الطعم عن الثمرة، علي الرغم من مظهرها الخارجي الناضج ، أكد أيضا أن أكثر أنواع الهرمونات المستخدمة حاليا في مصر هو ما يسمي بـ «بروميد الميثيل»، و«سيموكول» و«البرلكس كولتا» بالإضافة إلي إنتاج شركة «أجريدف» من هرمونات «الجيرلين» المحظورة دوليا! .

الخبراء أكدوا أن استخدام الهرمونات في الفواكه والخضراوات يؤثر علي القدرة الجنسية لدي الرجال، لاحتوائها علي نسبة كبيرة من هرمون الأنوثة «الأستروجين» الذي يؤثر علي الذكورة ويقتل الحيوانات المنوية، وعند تناولها يفقد هرمون الذكورة «التستيرون» وظيفته الطبيعية داخل الجسم ، فيما تستمر الجولة داخل مزارع المطبعين، للكشف عماذا يحدث داخلها، فبعد الخوخ الذي يعد أول محصول معالج بيولوجيا، يأتي المشمش، الذي طالته الهندسة الوراثية، تمت الهرمنة حتي أن واحداً ممن التقيناهم ذكرنا بما حدث منذ ٣ سنوات، عندما كان المشمش يباع في الأسواق بطعم الخوخ، والخوخ بشكل وطعم المشمش! ومن ثم صار الخوخ هو الطريق الطبيعي لأمراض الجهاز الهضمي، وأشهرها «الإسهال» نتاج التسمم الغذائي!

الخدعة الكبرى المنتشرة بالأسواق حاليا والصادرة إليها عبر مزارع المطبعين، هي ثمار تفاح «الأنا» «الإسرائيلي» المعالج هرمونيا ووراثيا، وهو المنتج السائد في المزارع الأربع، حيث إنها الثمرة الأكثر قابلية للهرمون من حيث اللون، والحجم، وهي الخدعة التي تدخل إلي معدة المصريين تحت ستار «التفاح الأمريكي والتركي» وهو في الأصل (إسرائيلي)، حاملا كل أنواع الفشل الكلوي وانعدام الخصوبة! .

شجرة كمثري «الهرمون»، التي تثمر عن عمر عام واحد، علي الرغم من أن الطبيعي منها يثمر عن عمر ٣ أعوام، وينتج عن عمر ٥ أعوام، أصيبت بفعل زيادة الممنوح لها من الهرمون، رغبة وطمعا في الربح، بمرض يسمي «اللفحة النارية»، كما أدت عملية «الهرمنة» إلي انتشار حشرة «القواقع» داخل ثمرة الجوافة فتحول جوف الثمرة إلي مرتع للديدان، ولم يقتصر الطمع علي ضرب ذاته بذاته، بل أثر علي المزروعات الطبيعية المجاورة، بعد انتشار المرض عبر عملية «التلقيح الطبيعي»، التي

تقوم بها الحشرات الطائرة، والتي تنقل العدوي فتتسبب في قيام المزارعين من خارج المزارع باقتلاع أشجارهم، بعد إصابتها بالمرض! .

المزارع الأربع، ومنها المزرعة المملوكة لأحد أمناء الحزب الوطني بإحدى مناطق الإسكندرية، تستخدم هرمونات محظور استخدامها عالميا، وأخطرها الهرمون «البودرة» والهرمون السائل «ثومان»، وهما نوعان يؤديان إلي كبر حجم الثمرة، خصوصا في الخوخ والفراولة، مع ارتفاع كمية المياه وانخفاض نسبة المادة السكرية، بالإضافة إلي دورهما في إصابة الإنسان بنزلات معوية، وسرطان، وفشل كلوي.. إذا نجا الإنسان المصري منها، أصيب بالعجز الجنسي، لتروج الحبة الزرقاء من خلال استنزاف أموال المصريين، سواء مهربة عن طريق الكبار أيضا، أو منتجة محليا في ذات توكيلاتهم، خصوصا بعد أن أثبتت إحصائية أجرتها جمعية المسالك البولية، إصابة نحو ٥٠٪ من المصريين بالقصور الجنسي .

الملايين المهدرة فى مشروعات الثروة الحيوانية

أشياء أخري تحكم فيها الكبار أيضا ،علي رأسها تأتي اللحوم الحمراء ، التي قتلها يوسف والي بعد أن أنشأ مشروع البتلو لتوفير هذا النوع للفقراء ، ثم سرعان ما لان ورضخ لضغوط الكبار ،فألغي المشروع وأوقف الاستفادة مما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه هي تكلفة المشروع الذي أقيم في محافظة البحيرة ، ولما كان الفقراء يعلنون اشتهاءهم لقطعة لحم كانت الحكومة خاصة رئيسها أحمد نظيف يقول :« يا دقيق يالحمه » .. هذا ما سوف تكشفه السطور التالية وكانت في مايو عام ٢٠٠٨ .

غذاء المصريين يبدو أنه سقط سهواً من ذاكرة المسئولين عنهم ، حتى بات حرية اختياره نوعا من الترف والرفاهية ، فلم يعد أمامهم سوى تناول ما تريد الحكومة إلقاءه إليهم ، حتى بات الأمر نكتة بين المسئولين أنفسهم ، فما دار بين رئيس المجلس الأعلى للأقصر والدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء ، – وقت كتابة الموضوع – عندما قال الأول « يا معالى الرئيس أنا ما دخلش بيتى دقيق ولا لحمة من أسبوعين !! » فما كان من الثانى وهو رئيس للحكومة إلا أن قال « يا سمير .. يا دقيق يا لحمة » ، برغم كون ما قيل يعتبر على سبيل الهزار الحكومى ، ألا أنه يفتح المجال واسعا أمامنا لخوض غمار صفحات ملف «غذاء المصريين » ، الذى برغم خلوه من المدعوة « لحمة » إلا أن وضع رئيس المدينة ، جعلنا نحاول الإجابة عن سبب عدم دخولها لمنزله لمدة أسبوعين ، فيما هى لا ترى إلا

معلقة بالنسبة لغالبية المصريين ولأعوام كثيرة وليس أسبوعين !

داخل إحدى المزارع التي أنشأتها الدولة لتكون باكورة مشروع البتلو ، فى عام ١٩٨٤ وتكلفت عند إنشائها ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه ،على مساحة ٤٠ فدانا بقدرة استيعابية تصل لنحو ٢٠٠٠ رأس مربوط ، والى ٥٠٠٠ رأس مطلوق ، ثم توقفت بقرار منفرد من الوزير « يومها » يوسف والى ليستمر التوقف نحو ١٥ عاما ، لتبدأ من جديد مع انطلاق مشروع البتلو الثانى ، ومنذ ثلاث سنوات هى مدة العمل الحديد بها ، وهى عبارة عن كومة من الخردة ، حيث الجزء المخصص للتربية يتكون من أكثر من ١٠ عنابر ، بالإضافة إلى محلب آلى متوقف عن العمل ، كما أن العنابر بحالة يرثى لها ، فالصدأ ، وتآكل الحديد هو شعارها ، والحشائش الضارة بالإنسان والحيوان تسيطر على أرضها ، وكما يقول العاملون بها أن إعادة التشغيل تم دون أى تطوير يتيح لها تحقيق المعلن فى المؤتمرات الصحفية التى بشرت عند الإنشاء أو إعادة التشغيل ، بانخفاض أسعار اللحوم ، وهو ما لم يحدث حيث أن قدرتها الحالية تمويليا وامكانات لا يتيح لها توريد أكثر من ٢٥ رأسا أسبوعيا ، وإن حدث فسوف تتحول إلى خرابة غير مأهولة !!

المحطة التى تقع على بعد ١٠ كيلو متر من كفر الدوار ، وكان اسمها محطة « الأمل » تحولت إلى أمل ضائع ، وإهدار للمال العام ، وتعد شاهدا على التصريحات الحكومية المضللة التى سرعان ما تتحول إلى شواهد لقبور ما تعد به ، وهى الآن تحولت إلى أشراف محافظة البحيرة ، التى رفضت مثلا أن يساهم أحد المستثمرين فى تطويرها ، أو يعيد تشغيل المحلب الآلى ليستخدم العائد فى التطوير ، خاصة أن العنابر فى حالة يرثى لها ، ومعدات المعمل تحتاج إلى تطوير يعيد عجلة دوران رأس المال المهدر فيه ومن ثم يمكنها تحقيق الهدف من إنشائها ، والحد من سيطرة المستوردين على سوق اللحوم فى مصر ، وبالتالى يمكن دخول «اللحمة» إلى بيوت المصريين ومن بينهم منزل رئيس مجلس مدينة الأقصر !

العمالة بالمحطة بجزئيها « التربية والتسمين » لا تتعدى ٢٠ عاملا بالإدارة ، والجهة المشرفة ترفض تمويل أى عمليات تطوير تزيد الطاقة الإنتاجية ، أو حتى عمليات صيانة تتيح العمل بشكل يمكن أن يدر عائدا ، داخل المحطة كان أول الأسئلة عن إشاعة استخدام سنابل القمح الأخضر فى عمليات التسمين ، وهو ما قوبل بالنفى التام ، حيث قال المسئول أن العلف يتكون من «الذرة ووالكسبة والمولاس والتبن » ،

فى الداخل أيضا اكتشفت «الكرامة» أن سعر بيع كيلو اللحم العادل لا يمكن أن يزيد عن ٢٦ جنيه ، حيث تبيع المزرعة الكيلو بـ ١٥,٢٥ جنيه ، وعن ضعف الإنتاج وعدم قيام المحطة بأداء دورها فى تخفيض الأسعار بزيادة الإنتاج ، تعلل مديرها بزيادة أسعار الأعلاف ، و رفع الحظر عن استيراد اللحوم من جميع دول العالم ، وهو ما تسبب خلال عام واحد في إصابة الثروة الحيوانية بأمراض وأنواع جديدة من «الحمي القلاعية والمالطية والوادي المتصدع ومرض الجلد العقدي» وغيرها من الأمراض التي تسببت وفقا لبعض الإحصائيات في تدمير أكثر من ٥٠٪ من الثروة الحيوانية المحلية !، وأكد أن ٩٥٪ من الإنتاج الحيواني يعتمد علي صغار المربين.. والحكومة تعمل لصالح المستوردين

وأكد أحد مديرى الشؤون البيطرية «رفض ذكر اسمه » على ضرورة التصدي للمشكلة من خلال خطط تنموية تعتمد علي توفير التمويل اللازم للفلاحين ، وصغار المربين لإقامة حظائر تسمين الماشية ، وعودة دور بنك التنمية والائتمان الزراعي ، في متابعة تلك الحظائر علي الطبيعة وتوفير الأعلاف اللازمة ، وفتح قنوات متعددة أمام المربي لتسويق ماشيته ، وعودة المزارع المركزية التي كانت تتبع مديريات الزراعة ، لتشتري إنتاج الفلاحين من العجول وتسمينها لتصل إلي الأوزان المطلوبة ، وأشار إلي ضرورة عودة الروح إلي الوحدات البيطرية بالقري والمدن والتي تحولت إلي خرابات ومأوي للحيوانات الضالة ولم يعد يعلم عنها الفلاح شيئا حيث لا تقدم له خدمات تذكر ، مثل المحطة التى كانت الكرامة داخلها !

يذكر أن الإحصائيات العلمية الصادرة عن مركز البحوث الزراعية أكدت أن متوسط نصيب المواطن المصري من البروتين الحيواني يصل إلي ١٩ جراماً يومياً وهو أقل بكثير من الحد الصحي الوقائي، وطالبت بضرورة تكثيف البحث العلمي التطبيقي في مجالات التحسن الوراثي والبيئي للحيوانات المصرية، ورفع الكفاءة التناسلية لها وحل المشكلات التي تواجه تغذية الحيوان لرفع إنتاجيته، والتوسع في تطوير إنتاج الأعلاف والرقابة علي جودتها ، خاصة أن هذا التطبيق سهل لوجود عديد من الأبحاث العلمية التى لا تأخذ بها الحكومة

فيما أكد عدد من خبراء المركز أن فى مصر الآن «مافيا» من أثرياء الأزمات، هم مافيا اللحوم الحمراء ، وهؤلاء يستغلون الأحداث المحلية وحتي العالمية ، لتحقيق ثروات باهظة من دم الغلابة ، وليس صحيحاً أن الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، هي وحدها المسئولة

عن ارتفاع أسعار اللحوم في مصر ، فالحقيقة المجردة هي أن ما يحدث في سوق اللحوم بمصر انتهازية واستغلال للأزمات من أجل تحقيق الثراء، لكنه الثراء الحرام ، فعلي مدي تاريخها، كان لمصر مع اللحوم أزمات ومواقف مشهودة.. بعضها شد انتباه التاريخ نفسه، ودفع المؤرخين ليسجلوه في دفاتر الزمن، ليتحاكي به الناس جيلاً بعد جيل ، ولعل أحد أشهر أزمات اللحوم في مصر، هي تلك التي وقعت أحداثها، في بداية الاحتلال العثماني لمصر، عام ١٧١٥، ففي تلك السنة شحت اللحوم وارتفع ثمنها لدرجة أن رطل اللحم وصل سعره كما يعادل الدخل الشهري لبعض المماليك.

ووصف المؤرخ المصري «الجبرتي» هذه الأزمة بقوله: إنه كلما وقع حمار أو حصان تزاحم عليه البشر وأكلوه نيئاً، حتي ولو كان ميتاً، واشتدت الأزمة أكثر وأكثر، حتي صار الناس يأكلون الأطفال ، منذ أواخر سبعينيات القرن الماضى بدأت مصر تعرف مافيا جديدة في سوق اللحوم، كانت تستورد اللحوم المجمدة، رخيصة الثمن، وتبيعها علي أنها لحوم بلدية طازجة.. وكان بعض التجار، يشتري كميات كبيرة من لحوم المجمعات الاستهلاكية ثم يعيدون بيعها للمصريين، علي أنها لحوم بلدية وحقق أولئك وهؤلاء أرباحاً طائلة من هذه اللعبة التي تتنافي مع كل مبادئ القيم والأخلاق ، ومع تكرار هذه الأزمات بدأ مؤشر أسعار اللحوم في الصعود المتوالي، حتي قفزت أسعار اللحوم إلي ٥ جنيهات للكيلو جرام الواحد، في منتصف الثمانينيات، واستقر هذا السعر لمدة ٧ سنوات كاملة وبعدها عاود التزايد السنوي ليصل سعر الكيلو جرام من لحم الكندوز إلي ٢٧ جنيهاً في أغلب محافظات مصر، وإلي ٣٠ جنيهاً في المناطق الشعبية بالقاهرة والجيزة، فيما وصل إلي ٣٦ جنيهاً في المناطق الراقية، أما سعر كيلو البوفتيك فوصل إلي ٤٦ جنيهاً.

أكثر من دلالة تكشف عن أن ما حدث في سوق اللحوم الحمراء، ليس أمراً طبيعياً، ولا هو حادث بريء، أكثرها وضوحاً أن الحكومة بجلالة قدرها اتخذت أكثر من إجراء للتصدي لزيادة أسعار اللحوم ، مرة أقامت مشروع البتلو ومرة أخري فتحت باب الاستيراد علي مصراعيه، واستوردت بنفسها كميات كبيرة من اللحوم السودانية والإثيوبية، وعقب كل محاولة وكل إجراء ، تتخذه الحكومة تخرج علينا بوعود تؤكد فيها أن أسعار اللحوم ستنخفض إلي ١٠ جنيهات للكيلو جرام ،.. قال هذا الكلام وزراء التموين، منذ الوزير جلال أبو الدهب، وحتي الدكتور حسن خضر

آخر وزراء التموين في مصر « قبل أن تصبح التضامن الاجتماعي » ، وهو نفس ما قالته الدكتورة فايزة أبوالنجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية ، قبل عامين وتحديداً عقب توقيع اتفاقية التبادل التجاري بين مصر والسودان ، وبعد كل هذه الوعود انتهي الأمر إلي لا شيء، وظلت أسعار اللحوم تتزايد وبدا الأمر ، وكأن مافيا اللحوم في مصر أقوي من الحكومة ذاتها!.

مصدر مسئول بشعبة القصابين التابعة للغرف التجارية بالقاهرة ـ طلب عدم ذكر اسمه أكد لي أن مافيا اللحوم تضم ثلاثة تجار فقط ، يمثلون كبار مستوردي اللحوم في مصر، ودلل علي كلامه بأنهم استغلوا أزمة أنفلونزا الطيور ، ورفعوا سعر كيلو اللحمة المستورد من ١١ إلي ١٥ جنيهاً ، سألناه: المستوردون يرفعون ثمن اللحوم المستوردة، فلماذا يرتفع ثمن اللحوم البلدية؟ ، فقال: « اللحوم البلدية حاجة ثانية هي خاضعة للعرض والطلب، ولكن مفيش استغلال » ، كما أن الحكومة تعمل لصالح هؤلاء برغم كل التصريحات التى تخرج كل عام للقول بأن هناك إجراءات من شأنها انخفاض الأسعار !! .

عائلة الرفض للجسر البرى

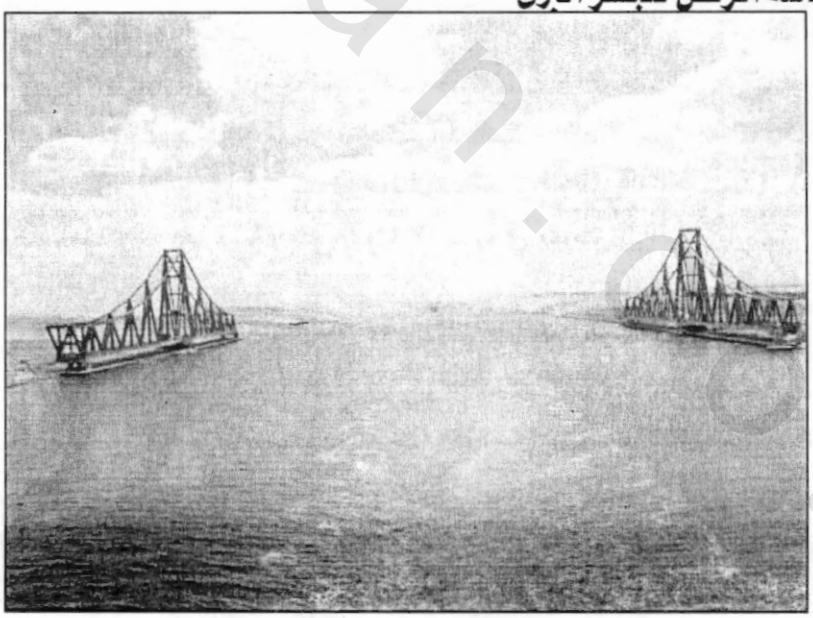

صورة رقم (٢٤)

أصحاب مزارع الموت وغيرهم كثير من أصحاب السطوة الذين يقفون ضد أي صالح للمواطن المصري صاحب الحق الأصيل فيما يتمتعون به .. هل تذكرون قصة الجسر البري بين مصر والسعودية الذي تضاربت حوله تصريحات مبارك نفسه بين الترحيب بالعرض السعودي ، وبين نفي ما تم التصريح به هنا أو هناك ؟ في السطور التالية أسرار ما حدث في موضوع هذا الجسر الذي أوقفه آلهة التطبيع الصهيوأمريكي ، النافذين لدي بيت الرئاسة وآل الحكم عام ٢٠٠٧ ..

ثلاثة رجال يمثلون عائلة للرفض القاطع لتنفيذ مشروع الجسر البرى بين مصر والسعودية ، أو كما يقول بعض المراقبين سيرا على ما كشفة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل حول الخطط الأمريكية للفصل بين السعودية ومصر والمسماة بـ«أوميجا ١ ،٢، ٣»: أن هؤلاء يمثلون اليد الطولى لتنفيذ خطة تبدو استكمالا لهذه الخطط ربما تحمل الرقم ٤ أو تتعدى ذلك بكثير !! هؤلاء يؤكدون أن الرجال الثلاثة تتفق مصالحهم التجارية مع المصالح « الصهيوامريكية » ويتغلب شغفهم لجمع المال على الصالح القومى ليس لمصر وحدها بل لصالح الأمة بأسرها ،مستغلين صداقتهم للرئيس الأكثر ميلا لتصديق مزاعمهم حول خطورة الوضع فى شرم الشيخ إذا ما تعلق ذلك بأمنه الشخصى ،أو بأمن الذين يقفون خلف استقرار الوضع واستمرار أسرته على كرسى الرئاسة!!

الصديق المطبع ، ثم الصديق «الشاه بندر» ، وأخيرا الرجل المحمى من مؤسسة الرئاسة برغم إغراقه لنحو ١٤٠٠ من المصريين والعرب على متن عبارة الموت هؤلاء هم أعمدة عائلة الرفض التام والموت الزؤام ضد أن تتواصل الأمة فى مصر والسعودية عبر جسر برى يمنع نزيف دما المصريين على أسفلت طريق الحج والعمرة كل عام ،أو أن يكون الجسر سبيلا إلى انسياب البضائع بسهولة وتقليل أسعار نقلها وتشجيع المستثمرين المصريين والسعوديين على إقامة مشروعات سياحية مشتركة على جانبي الجسر وتسهيل حركة التجارة بين البلدين ،وهو ما أكده أكثر من رجل أعمال مصرى مثل خالد أبو إسماعيل وجمال الناظر فى أكثر من تجمع مصرى سعودى خلال عامى ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،ورفضه لوبى شرم الشيخ بزعامة صديق الرئيس .. شريك الصهيونى رجل الأعمال «يوسى ميمان » فى بيع الغاز المصرى لإسرائيل!!

وعلى ذكر «يوسى ميمان »يأتى ذكر الشريك الرئيسى له فى مصر صديق الرئيس

ومهندس إقامته فى مقر الحكم الجديد شرم الشيخ ..حسين سالم ، و بحسب أكثر من مصدر هو رأس العائلة الرافضة لأى اختراق لمعقل ملكه فى مدينة السلام الرئاسى «موفمبيك »وهو الشريك المصري لإسرائيل في مجال الغاز الطبيعي ،والشريك الرئيسى أيضا « ليوسى ميمان » فى المشروع الذى تمت الموافقة عليه مؤخرا لإنتاج الطاقة البديلة فى مصر بشراكة إسرائيلية ،عقب نجاح لوبى المصالح فى الساحل الشمالى فى ضرب مشروع الضبعة النووى فى مقتل ، وسالم بحسب كثير من الوثائق المنشورة فى الصحف «الإسرائيلية» هو المسئول غير الرسمى عن ملف التطبيع بين مصر والكيان الصهيونى ، وصاحب مشروعات الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر ، ومعامل التكرير المشتركة مع «يوسى ميمان » وكلها بمباركة من الرئيس الصديق !!

المشروعات المشتركة بين سالم و«إسرائيل » تتعدى قيمتها الـ ٣٣ مليار دولار كلها بدت مهددة بالفشل أو الخسارة ، إذا ماتم تنفيذ الجسر البرى بين مصر والسعودية ، خاصة فى ظل الاعتراض الإسرائيلى المعلن عبر الموقع الاستخبارى «الإسرائيلى ديبكا »، قال فيه استنادًا إلى ما دعاها بمصادر خاصة، إن الحكومة الإسرائيلية لم يردها إخطار حول هذا المشروع من قبل مصر أو السعودية، رغم عواقبه على الحركة البحرية للسفن الإسرائيلية من وإلى ميناء «إيلات»!! لذا كان واجبا على سالم –بحسب مصادر عليمه – التحرك لدى الرئيس لإيقاف المشروع حفاظا على مصالحة المشتركة مع المصالح «الإسرائيلية» ، أما ما قاله الرئيس عن السياحة والفنادق وتأثرها بالجسر فهو أمر رد عليه المعنيون به كالمنسق العام الدكتور محمد نبيل مجاهد الذى وصف من وقفوا ضد المشروع بـ «أصحاب المصالح من اللصوص» بشرم الشيخ !!

حسين سالم كما تؤكد بعض المصادر هو الأب الروحي لشرم الشيخ، حتى وإن كان ذلك على سبيل المبالغة، لأنه يعد أول المستثمرين في المنطقة منذ عام ١٩٨٢، وبالتالي لم يكن مستغرباً أن يملك الرجل (خليج نعمة) بالكامل تقريباً من فنادق إلى كافيتريات إلى بازارات، كما يعد «موفينبك جولي فيل»، من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة.

صاحب خليج «نعمة » تجمعت لدية كل خطوط رفض المشروع الذى قيل : إنه سوف يمر قريبا من الخليج مثلة مثل الصديق الآخر للرئيس والذى يشارك سالم فى النشأة والتدرج الوظيفى قبيل مرحلة البيزنس ، كما يشاركه فى مرحلة التعرف على

الطيار محمد حسنى مبارك ثم النائب فيما بعد ، ثم مرحلة توثيق العلاقة بعد اعتلاءه كرسى الرئاسة ،هذا الصديق هو جمال عمر الذى يشاع انه صاحب فكرة الإقامة الدائمة للرئيس فى مدينة السلام الرئاسى بعيدا عن غوغائية الشعب بالقاهرة !! وعمر هو صاحب عدة مشروعات سياحية تجارية فى شرم الشيخ أشهرها «سنتر جمال عمر » المعروف بسنتر «تيران »..ويقع أيضا كما يقول بعض الخبراء فى منطقة تعد بحسب رؤية البيزنس مهددة من مستخدمى الجسر من الدهماء من المصريين أو غيرهم ،مثلها مثل خليج نعمة المفضل بشكل مريب عند الصهاينة الذين يدخلون إلى سيناء بالبطاقة الشخصية ، بينما هى محمية طبيعية رئاسية أمام المصريين!!

ممدوح إسماعيل أيضا يأتى بطريق غير مباشر فى المرتبة الثالثة فى لوبى العائلة الرافضة لإقامة الجسر البرى من مصر والسعودية ،حيث يقطع إنشاؤه الطريق أمامه وعباراته التى نقلت إلى الآخرة الآلاف من الحجاج والعمال المصريين الذين تغربوا بحثا عن لقمة عيش عزت عليهم فى مصر، حيث كان المشروع يهدف إلى إيقاف نزيف الدم علي طريق الحج البري بين مصر والسعودية، بالإضافة إلى تأمينه راحة أكبر لعشرات آلاف الحجاج والمعتمرين من ناحية اختصار الوقت الذي تستغرق الرحلة حاليا، ثم الحد من استخدام العبارات التى يتصدر ملاكها إسماعيل وشركاؤه الذين يحمونه حتى الآن ،بالرغم من صدور تقرير لجنة تقصى الحقائق فى صورته النهائية وهو يحمل الإدانة الدامغة لهم جميعا !!

ممدوح إسماعيل صاحب شركة السلام للنقل البحري ومالك عبارة الموت التي راح ضحيتها ١١٥٠ شخصا في قاع البحر؟ يتساءل المصريون عن الجبروت و القوة الخفية التي سمحت له بالهرب إلى الخارج بحجة التفاوض مع شركات التأمين العالمية والحصول على مستحقات أسر الضحايا من التعويضات؟ ثم من الذي يضمن عودة هذا الرجل إلى مصر للمثول أمام جهات التحقيق وهل ستكون العاصمة البريطانية لندن هي محطته الأخيرة في رحلة الهروب؟ولماذا يتم الدفاع عنه فى تليفزيون الحكومة كل فترة ، ولصالح من ؟ جميع الإجابات المدعومة بواقع عدم إدانته حكوميا حتى الآن ،برغم صدور تقرير الإدانة ، تشير إلى أن الرجل اللغز وراءه من يحميه ويدفعه إلى الإقامة في داخل فندقه «الكونكورد» بلندن والذي اشتراه بنحو ١٣ مليون جنيه إسترليني جاءت من دماء المصريين المختلطة بملوحة مياه البحر الأحمر .

مصلحة ممدوح إسماعيل تتواكب مع عائلة الرفض بسبب أملاكه التى تتمثل فى أسطوله البحري الذي يتكون من ١٨ عبارة ومركبا منها ١١ عبارة لنقل الركاب و٢ لنقل البضائع فضلا عن عدد كبير من اللنشات السريعة وجميعها مسجلة في بنما وكان يديرها بنفسه وبعلاقاته مع كبار المسؤولين بالدولة والحزب الوطني فضلا عن علاقاته ببعض الهيئات الدولية التي تمنحه شهادات السلامة علي الورق دون معاينة أو تفتيش ، وسيفلت إسماعيل من المساءلة في حادث غرق العبارة السلام ٩٨ كما أفلت من قبل من المساءلة بعد غرق العبارة السلام ٩٥ وكان علي متنها أكثر من ١٤٠٠ راكب بعد اصطدامها بعبارة أخري وتدخل القدر لإنقاذ الضحايا في ذلك الحادث مخلفا وراءه ٨٠ مصابا ،لذا فهو المستفيد الثالث أيضا من إلغاء مشروع الجسر لاحتكاره حتى الآن النقل البحري للركاب بين مصر والسعودية

المصادر تشير إلى أن إسماعيل يدير أعماله من لندن بالتليفون وعلى اتصال دائم بابنه «مطيع» الذي يدير فندق « كونكورد شرم الشيخ »المجاور لممتلكات الضلعين الأهم فى لوبى الرفض ،بالإضافة إلى كونكورد السلام بالقاهرة ، ليبقى المسئول عن هذه المهزلة التي شاركت فيها الحكومة بصمتها عن الجريمة ثم السماح لهذا الرجل المطلوب الآن للقصاص بالهرب بعد أن أزهق أرواح آلاف المصريين .. غامضا إلا من إشارات ربما أكثر غموضا من أسباب إنكار الرئيس لوجود مشروع يسمى الجسر البرى من الأساس ،ثم تناقض الجملة التالية لذلك مع سابقتها عند إعلانه أن المشروع سبق اقتراحه من العاهل السعودى الراحل الملك فهد ثم رفضه الجانب السعودى ،وكأنه لا يعلم أن هناك اجتماعات رسمية ، وأخرى على الهامش بين رجال للأعمال من هنا وهناك ،أو أن هناك رسوما ودراسات للجدوى تكلفت الملايين !! لنصل إلى الادعاء بتعكير الجسر للهدوء الذى تنعم به مدينة السلام الرئاسى ،فيما تكشف الوقائع ضلوع قوى التطبيع والبيزنس فيما آل إليه الحال ، حيث لا محل لحماية الدماء المراقة على الطريق البرى العادى من النزيف ،أو حفظ كرامة المصريين التى تهان مابين رحلتى الذهاب والعودة من مصر إلى السعودية !!» .